# الأوقاف المصرية

## خلال رئاسة مرسي

## تحديات وإنجازات

توثيق TAWTHIQ

# في هذا الكتاب

في عامٍ واحد من عمر الحكم المدني، ووسط أجواء مشحونة بالتحديات والتحولات، عرفت وزارة الأوقاف المصرية محاولة استثنائية للإصلاح والتغيير. يحاول هذا الكتاب توثيق هذه المحاولة، مستعرضا ما شهدته الوزارة من محاولات جادة لاستعادة دورها، وتطهيرها من إرث طويل من الفساد والنهب، الذي رسخه الحكم العسكري على مدى عقود، قبل أن يتجدد بعد زوال أول تجربة ديمقراطية حقيقية في مصر الحديثة.

نرصد في هذا البحث أوضاع وزارة الأوقاف في عهد الدكتور محمد مرسي، ونسلط الضوء على ما مثّله ذلك العام من حالة نجاح مميزة، امتدت إلى مجالات متعددة، وكان من أبرزها ما قامت به الوزارة من إصلاحات جريئة، ومواجهة مباشرة لأوكار الفساد، وتقديم نموذج إداري استهدف الالتزام بشريعة الله، وصيانة أموال الوقف من العبث والضياع، وحسن إدارتها بما يحقق الصالح العام.

هذا الكتاب لا يوثق فقط لحظة سياسية ودينية مهمة، بل يفتح أيضا نافذة لفهم العلاقة المتوترة بين السلطة والدين، بين الدولة العميقة وإرادة الإصلاح، في واحدة من أكثر اللحظات حساسية في التاريخ المصري المعاصر.

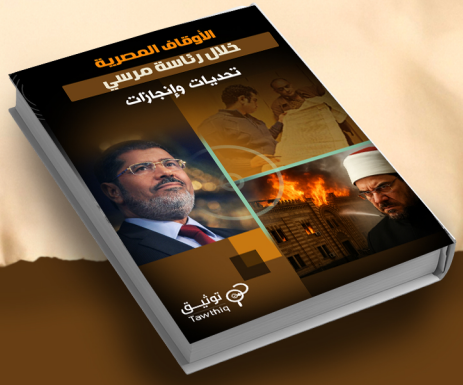


توثيق TAWTHIQ

# الأوقاف المصرية خلال رئاسة مرسي

## تحديات وإنجازات

## الإنجازات والمعوقات

نحاول في هذا البحث بيان أوضاع وزارة الأوقاف في عهد رئاسة الدكتور مرسي، وما جره حكم العسكر قبله وبعده من فساد ونهب وتخريب لوزارة هي الأغنى بين وزارات مصر. وهو تخريب ما كان يمكن أن يحدث إلا بانتهاك شريعة الله، والعدوان عليها. مع بيان جانب مما قدمه الرئيس محمد مرسي في عام حكمه - الزاخر بالتحديات- من إنجازات شكلت حالة نجاح، امتدت لتشمل مجالات متعددة، كان من أبرزها ما نهضت به وزارة الأوقاف في بضعة أشهر من إصلاح لمسارب الفساد، ومواجهة لأسبابه، وتقديم لنموذج إصلاحي في أجواء شديدة الحرج والتعقيد.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد وثلاثة وفصول، تناول التمهيد مفهوم الوقف من المنظور الإسلامي، وجهود تقنينه، وواقع الوقف في الحالة المصرية قبل تولي الرئيس مرسي مهمة الحكم، وما عانته الأوقاف من تخريب وعطب. وتناول الفصل الأول التعريف بوزارة الأوقاف ومؤسساتها، بينما تناول الفصل الثاني وزارة الأوقاف في فترة حكم الرئيس مرسي، من زاوية مواجهة أسباب الفساد السابق ومظاهره، ومن زاوية الإنجازات الحقيقية التي لم يُكتب لها الاستمرار لتنتج ثمارها، وإن بقيت شواهدها لا تخطئها عين منصفة، وقلب سليم. ثم جاء الفصل الثالث والأخير ليصف الإفساد الممنهج الذي أحاط بوزارة الأوقاف بعد الانقلاب المشؤوم على الشرعية في ٣ يوليو ٢٠١٣.

## الفصل التمهيدي

### الوقف في المنظور الإسلامي وفي الواقع المصري

#### أولاً: الوقف في المنظور الإسلامي

الوقف مصطلح إسلامي، يعني لغويًا: الحبس والمنع، واصطلاحا: "حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد، والتصدق بالمنفعة على مصرف مباح"[١].

وأصل تشريعه نصوص الكتاب والسنة، منها قوله تعالى: "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون..." آل عمران: ٩٢" لما سمعها أبو طلحة بادر إلى وقف أحب أمواله إليه، وهو بستان كبير كثير النخل اسمه "بيرحاء" (أخرجه البخاري)، وقال جابر رضي الله عنه: "لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا مقدرة إلا وقف"[٢].

---

[١] راجع في تعريف الوقف الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٢٥٣

[٢] ابن قدامة: المغني ٨/ ١٨٦، كذلك ما روي عن عمرو بن الحارث بن المطلق أنه قال: "ما ترك رسول الله إلاّ بغلته البيضاء وسلاحه، وأرضا تركها صدقة" (رواه البخاري)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله

ويشمل الوقف الأصول الثابتة كالعقارات والمزارع وغيرها، ويشمل الأصول المنقولة التي تبقى عينها بعد الاستفادة منها كالآلات الصناعية والأسلحة، أما التي تذهب عينها بالاستفادة منها فتعتبر صدقة، كالنقود والطعام وغيرها.

ويمكن تقسيم الوقف بحسب الجهة الأولى التي وقف عليها في الابتداء على نوعين: خيري، وأهلي، أما الوقف الخيري: فهو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية، ولو لمدة معينة، يكون بعدها وقفاً على شخص معين أو أشخاص معينين، وأما الوقف الأهلي: فهو الذي يوقف في ابتداء الأمر على نفس الواقف أو أي شخص أو أشخاص معينين، ولو جعل آخره لجهة خيرية. (د. وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق، دار الفكر، ط٤ المنقحة، (د.ت) ٧٦٠٧/١٠)

والأصل أن يتجه الوقف إلى أعمال البر والخير، فيَحبس أصله، فلا يُباع ولا يشترى، وينفق من ريعه على أوجه الخير التي دونها الواقف في وقفه، لكن بعض الناس أخذوا الفكرة وطبقوها بطريقة أضيق، فراحوا يوقفون أصول ثرواتهم على أولادهم خشية عليها من الضباع أو تفريط الأبناء فيها لعدم قدرتهم على إدارتها على نحو جيد، فنشأ "الوقف الأهلي" ، وهناك من أوقفوا أصولهم بين ذريتهم من جهة؛ وبعض أنواع البر والخير من جهة أخرى، وهو "الوقف المشترك" بين الخيري والأهلي، وبالتالي انقسم الوقف إلى ثلاثة أنواع:

الأول: وقف خيري، يكون ريعه مخصصًا للإنفاق على وجوه البر الخاصة والعامة.

الثاني: وقف أهلي، يكون ريعه مخصصًا للإنفاق على ذرية الواقف ونسله من بعده إلى حين انقراضهم، فيؤول إلى الخيرات وجهات البر.

الثالث: وقف مشترك، وهو مزيج بين الخيري والأهلي.

ويعتبر الوقف الإسلامي الخيري من أعظم المشروعات التي أنتجتها الحضارة الإسلامية على الإطلاق؛ وليس له مثيل في أي دين أو حضارة أخرى في العالم، فقد فتح الوقف الخيري المجال للمجتمع الإسلامي كي يخدم نفسه بطريق فذّة متجددة، فأبدع في هذا المضمار، وتنوعت الأوقاف الخيرية من أوقاف على المساجد والمدارس والرباطات والمستشفيات والأسبلة وطلبة العلم والفقراء والأيتام والمعوزين.

وللأوقاف مصارف متعددة أبدعت فيها الأمة، مثل أوقاف إمداد الأمهات بالحليب والسكر في عصر صلاح الدين الأيوبي، وثمة مؤسسات وقفية إسلامية أُقيمت لعلاج الحيوانات المريضة أو لإطعامها، أو لرعيها حين عجزها، وشاهد الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله أحد هذه الأوقاف في دمشق، وهو وقف المرج الأخضر للخيول والحيوانات العاجزة المسنة ترعى منه حتى تُلاقي حتفها[٣].

---

إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" " (رواه مسلم) وما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: "أصاب عمر بخيبر أرضاً فأتى النبي فقال: أصبت أرضا لم أصب مالا قط أنفَسَ منه، فكيف تأمرني به، قال: إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها.. "أخرجه البخاري ومسلم"

[٣] مصطفى السباعي (ت١٣٨٤هـ/١٩٦٤م): من روائع حضارتنا ص٩٩، نشرة دار السلام.

محمد شعبان أيوب: من يحيي الأوقاف الإسلامية؟ – موقع إضاءات، بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤، على الرابط: https://www.ida2at.com/revival-of-awqaf/

ثانياً: تقنين الوقف الإسلامي

ظل الوقف في الإسلام يستمد أحكامه من اجتهادات الأئمة والفقهاء في المذاهب الإسلامية المعتبرة، ويتضحُ أيضاً أن حريةَ الاختيارِ من بين آراء واجتهاداتِ علماء تلك المذاهب قد ظلتْ متاحةً أمام أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته؛ من الحكام والمحكومين، إلى أن حدث تطوران مهمان:

الأول، هو تبني الدولة العثمانية المذهب الحنفي، فأصبح المذهب الرسمي للدولة، وللولايات العربية التي كانت تابعة لها، وأدى ذلك إلى الحد -نسبيا- من حرية الاختيار من بين المذاهب.

الثاني، أن سلطاتِ الدول العربية - في مرحلة ما بعد الاستعمار بصفةٍ خاصةٍ، وفي معظم البلدان الإسلامية بصفةٍ عامةٍ- قد اتجهت نحو تقنين فقه الوقف، عبر منهجية قامت على أساس الترجيح الفقهي، وإدماج التعددية المذهبية في قانون موحد وملزم لمواطني كل بلد، وبدأ هذا الِاتجاهُ في مصر بإصدار قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦م، ثم انتقل هذا التقنين عن طريق التقليد التدريجي إلى بلدان عربية أخرى، وفي مقدمتها سوريا، والأردن، ولبنان، والعراق، وذلك خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، ثم انتقل بعد ذلك في السبعينيات وما تلاها إلى السودان وليبيا والجزائر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية، وقبل الوصول إلى تلك المرحلة التقنينية، كان التكوين المعرفي الفقهي الخاص بنظام الوقف قد قطعَ عدة مراحل أساسية في تطوره التاريخي في المجتمعات الإسلامية[٤]

ثالثًا: الأوقاف في الواقع المصري من محمد علي إلى مرسي

تولى محمد علي حكم مصر عام ١٨٠٥م واستمرّ إلى سنة ١٨٤٨م، قضى فيها على مقومات البنية التقليدية للمجتمع الإسلامي حيث احتكر السلطة، وسحب السلاح من عامة الناس، وسيطر على الأزهر، وقضى على جماعات العلماء المؤثّرين، وتغلغلت المركزية في مفاصل المجتمع على المستوى الصناعي والزراعي والخدمي، وظهور الفرمانات - قوانين السلطة بشكلها الحداثي

---

[٤] إبراهيم البيومي غانم: كيف انتقل تشريع الوقف من «الفقه» إلى «القانون»؟، على موقع إضاءات، بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢١م على الرابط: https://www.ida2at.com/how-did-waqf-legislation-move-jurisprudence-law/

المتتابعة - والمتعلّقة بأشكال السيطرة والتأثير والتحكم، كل هذا غيّر من تركيبة الدولة والمجتمع تغيّرًا جذريًا.

لقد أحاط محمد علي نفسه بزمرة من المستشارين الغربيين -الفرنسيين خاصة- مما آذن بتراجع قيمة العلماء في نظر السُلطة، بل قيمة المجتمع المدني ذاته، فمع سُلطة احتكرت السلاح، وكرّست البيروقراطية في خدمة الوالي، وجنّدت لأول مصر المصريين بصورة نظامية في خدمة مشاريعها، كان من الطبيعي أن يقول محمد علي للقنصل البريطاني في القاهرة كولونيل هودجس سنة ١٨٤٠م – أي بعد خمس وثلاثين سنة في السلطة- في لقاء جمعهما: "لقد كانت مصرُ حين أتيتُ إليها بربرية حقيقةً، في غاية البربرية، وما زالت بربرية حتى يومنا هذا، ولكني مع ذلك آملُ أن جهودي قد جعلت أحوالها أفضل بعض الشيء مما كانت[٥]"

كان من جهود الوالي لمحاربة «البربرية» في مصر السيطرة على الأوقاف الأهلية، ولم يمض على حُكمه لمصر سوى عشر سنوات حتى رأينا المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي يقول عن مكاتب تعليم الأطفال في حوادث شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٣٠هـ/ مايو ١٨١٥ م: إن "معظم المكاتب مغلوقة وليس بها أحد؛ بسبب تعطيل الأوقاف، وقطع إيرادهم، وصار لهذه الأطفال جلبه وغوغاء في ذهابهم ورجوعهم في الأسواق[٦]"

وسار أولاد محمد علي وأحفاده على سياسته في التعامل مع الأوقاف، حتى إن الشيخ محمد عبده يقرر بعد ذلك بسنوات قليلة، أن ما أبقاه محمد علي من أوقاف الأزهر والأوقاف الأخرى لا يساوي جزءًا من الألف من إيرادها، وأنه أخذ من أوقاف الجامع الأزهر ما لو بقي إلى اليوم (في عهد الشيخ

---

[٥] خالد فهمي :كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة ص٤٦، ترجمة شريف يونس، دار الشروق، القاهرة، ط١، سنة ٢٠٠١

[٦] الجبرتي عبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت ١٢٤١هـ) :عجائب الآثار في التراجم والأخبار3/478، دار الجيل، بيروت

محمد عبده) لكان إيراده لا يقلّ عن نصف مليون جنيه في السنة – بحسب قيمة الجنيه الكبيرة آنذاك – وقرر له بدل ذلك ما يساوي أربعة آلاف جنيه في السنة فقط[٧]

*الوقف في عهد عبد الناصر*

وفي مرحلة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، فقد شن النظام العسكري بقيادة جمال عبد الناصر، حربا ضارية ضد الأوقاف الإسلامية؛ وقد اتخذ الجنرالات إجراءات صارمة لتدمير الوقف الإسلامي يمكن رصد بعضها في الآتي:

أولا، في تلك السنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ تمت السيطرة على وزارة الأوقاف بشكل غير مسبوق في التاريخ الإسلامي كله؛ وجرى عسكرتها على نحو لافت؛ حيث تناوب على منصب وزير الأوقاف أحد عشر وزيرا كان منهم ستة وزراء من ضباط يوليو.

ثانيا، خلال فترة ما بعد انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وطوال الـ١٨ سنة التي حكم معظمها جمال عبدالناصر، صدر عشرون قانونا خاصا بالوقف بمعدل قانون كل سنة، إضافة إلى عشرات القرارات الوزارية الخاصة بهذا القطاع؛ بمعدل خمسة قرارات أساسية كل سنة.

ومن أبرز ما جاء فيها:

أولا: إلغاء الوقف الأهلي، ونهب أوقافه لصالح قانون الإصلاح الزراعي الذي تبناه عبد الناصر.

ثانيا: مصادرة عشرات الآلاف من أفدنة الوقف الخيري وأكثر من ١٦٠ ألف فدان من الوقف الأهلي، وحسب إحصاءات المملكة المصرية في سنة ١٩٥٢م فإن مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة بلغت ٥٨٢,٩٥٠ فداناً، وتم مصادرة نحو ١٣٠ ألف فدان وهي الأوقاف التي كانت تحت إدارة ديوان الأوقاف الملكية، وكان معظمُها أوقافاً لأعضاء الأسرة المالكة، وقد صادرها العسكر ووزعوها طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م.

---

[٧] مذكرات الإمام محمد عبده ص٤٤، تقديم وتعليق طاهر الطناحي، دار الهلال، القاهرة.

محمد شعبان أيوب: الدولة الحديثة والسيطرة على الأوقاف – موقع: إضاءات، بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣، على الرابط: https://2u.pw/QBzTsGDc

ثالثا: جعل من سلطة وزير الأوقاف تعديل مصارف الأوقاف على جهات البر، دون التقيد بشرط الواقف.

رابعا: استثنى عبد الناصر أوقاف الكنيسة الأرثوذوكسية من هذه القوانين والقرارات التعسفية وذلك خوفا من نفوذ الكنيسة وتأليب الرأي العام الأميركي والأوروبي عليه، وصدر قرار جمهوري بقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠م بشأن استثناء أراضي الأوقاف الخاصة بجهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس من أحكام تلك القوانين والقرارات التي كانت قد مزقت أكثر من نصف مليون فدان من أوقاف المواطنين المسلمين، والتي كانت موقوفة على المدارس والمساجد ودور الأيتام والمستشفيات...إلخ.

واضح أن الهدف الأساس من هذه القوانين والإجراءات هو تعبئة كافة موارد الأوقاف -في إطار التعبئة العامة لكافة موارد الدولة- وتوظيفها في خدمة السياسات التي انتهجتها سلطة يوليو في الداخل والخارج؛ دون مراعاة لخصوصية أموال الأوقاف، أو اكتراث بالحصانة التي أسبغتها عليها الشريعة الإسلامية.

وكان عبد الناصر يستهدف من هذه الحرب الضروس على الوقف الإسلامي تقنين عمليات نهب أموال الوقف بدعوى الإصلاح الزراعي من جهة، أو دعوى دعم مشروعات الدولة من جهة أخرى، ومن جهة ثالثة، احتواء مؤسسة الأزهر وتطويعها لتكون أداة من أدوات السلطة، وتجفيف منابع التمويل الخاصة بها، وهي أموال الوقف الإسلامي التي كانت تدر على الأزهر ٨ ملايين جنيه سنويا، وبعد مراسيم عبد الناصر تراجع الريع إلى "٨٠٠" ألف جنيه فقط في السنة!. فضلا عن امتناع الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن سداد الريع المستحق عليها لوزارة الأوقاف، الأمر الذي جعلها مدينة لوزارة الأوقاف بمبالغ مالية هائلة، فضلا عن تبديد الهيئة لأغلب هذه الأوقاف، لا سيما أوقاف الخيرات الموقوفة على المساجد؛ وبهذا ضرب عبد الناصر الركيزة الاقتصادية لعلماء الأزهر، تلك الركيزة التي كانت تجعلهم في غنى عن أموال الحكومة، الأمر الذي كان يكفل لهم الاستقلال عن الحكومة ويتيح لهم معارضتها، دون الخوف من قطع رواتبهم أو تشريد أسرهم من بعدهم. وعلى

حين عوملت أوقاف المسلمين هذه المعاملة، تم استثناء أوقاف غير المسلمين من أحكام هذه القوانين، حيث وضعت لها قوانين خاصة، وتركت لكل كنيسة أوقافها في حدود مائتي فدان، وما زاد عن هذا كانت الدولة تأخذه وتدفع ثمنه بسعر السوق، وهو ما أدى في أواخر السبعينات إلى مناداة عدد من الأصوات في مجلس الشعب بمساواة أوقاف المسلمين بأوقاف المسيحيين[٨]

*السادات وتأسيس هيئة الأوقاف*

تم إصدار القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣م بشأن استرداد جميع الأراضي الزراعية والعقارات الموقوفة التي سبق أن تسلمتها هيئة الإصلاح الزراعي والمجالس المحلية. وقضى هذا القانون بردها مرة أخرى إلى وزارة الأوقاف لتديرها عن طريق «هيئة الأوقاف المصرية» وحدها، وتستثمر أموالها حتى «توفر الدعم المالي لحركة الدعوة الإسلامية، ورعاية شروط الواقفين»؛ كان كل ذلك يعني: أن تظهر سلطة الحكم بمظهر الحريص على «مال الله»، وأنها جادة في استرداده من الذين بددوه، ومن مغتصبيه الذين سرقوه في عهد مراكز القوى[٩].

شرعت هيئة الأوقاف المصرية في جمع أموال الأوقاف المبعثرة، لكنها لم تخرجها عن سيطرة الدولة. بيد أن هذا الوضع كان أفضل بكثير مقارنة بما كان عليه حال الأوقاف في الستينيات. وبذلك أخذت هيئة الأوقاف صفة الكيان الاقتصادي البحت، بهدف إدارة أموال وممتلكات الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها بما يحقق لها أكبر عائد ممكن على أسس اقتصادية، دون التقيد بالروتين الحكومي؛ باعتبارها أموالاً خاصة، حسب ما ورد في قانون إنشائها، كما أن الهيئة قامت أيضًا على أساس مبدأ اللامركزية في تصريف شئونها الإدارية والمالية، مع استقلالها بميزانية خاصة غير

---

[٨] تقرير "العدوان على الوقف الإسلامي من عبد الناصر إلى السيسي"، موقع الشارع السياسي، بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٢١، على الرابط: https://politicalstreet.org/4358/#_ftn1

[٩] إبراهيم بيومي غانم: بعض ما يجب معرفته عن «هيئة الأوقاف المصرية" موقع إضاءات ، بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢١، على الرابط:
https://www.ida2at.com/some-things-know-about-egyptian-endowments-authority

مدمجة في الميزانية العامة للدولة، ويتقاضى موظفوها وعمالها مرتباتهم وأجورهم من حصيلة إيراداتها من ريع الأعيان الموقوفة التي تديرها وتقوم باستثمار أموالها.

ومن أهم مكاسب الأوقاف بإنشاء الهيئة هو إلزام المجالس المحلية وهيئة الإصلاح الزراعي برد ما سبق أن سلمته إليها وزارة الأوقاف من الأراضي الزراعية والعقارات الموقوفة، وذلك بنصوص قانونية قاطعة، وألزم القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٣م هيئة الإصلاح الزراعي برد جميع الأراضي الموقوفة لوزارة الأوقاف، وأن يتم تقدير قيمة الأراضي التي تصرفت فيها بتمليكها لصغار المزارعين لتقوم الدولة بدفعها نقداً لهيئة الأوقاف. وأن توضع جميع الأراضي والأموال المستردة تحت إدارة هيئة الأوقاف لتقوم باستثمارها نيابة عن وزارة الأوقاف، ولتقوم أيضًا بتسليمها الريع السنوي لتتولى الوزارة صرفه طبقاً لشروط الواقفين.

وقد اتضح أن الإصلاح الزراعي باعت نحو ٦١,٩٣٧ واحدا وستين ألف فدان وتسعمائة وسبعة وثلاثين فدانًا وقيراطين و١٢ سهمًا من أطيان أراضي الوقف الخيري والأهلي، وبذلك أصبحت هيئة الإصلاح الزراعي مدينة للأوقاف بثمن هذه الأراضي التي وزعتها على صغار الفلاحين، طبقاً لما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الرد رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣م.

كسبت الأوقاف أيضا قيام هيئة الأوقاف بالسعي لاسترداد أعيان الأوقاف المغصوبة، أو المستولى عليها بدون وجه حق في الخمسينيات والستينيات، وخاصة في الفترة التي تولت فيها المجالس المحلية إدارة الأعيان الموقوفة الواقعة في نطاق المدن منذ سنة ١٩٦٢م، وتصرفت فيها على أنها مال سائب، على حد ما ورد في الكتاب الصادر عن هيئة الأوقاف المصرية نفسها في سنة ١٩٧٤م، ورغم تشكيل العديد من اللجان لاسترداد أموال الوقف منذ ذلك التاريخ إلا أن الكثير من أصول وأعيان الوقف لاتزال منهوبة حتى اليوم من جانب هيئات ومؤسسات حكومية وشركات وأشخاص لهم نفوذ في الدولة(١٠)

---

(١٠) العدوان على الوقف الإسلامي من عبد الناصر إلى السيسي – الشارع السياسي https://politicalstreet.org/4358/

# الفصل الأول

## وزارة الأوقاف وأنواع أوقافها

وزارة الأوقاف المصرية: وزارة تابعة لحكومة جمهورية مصر العربية، تنهض بشئون الدعوة الإسلامية في داخل وخارج البلاد، حيث تشمل أنشطتها العناية بالأوقاف والمساجد، والبحوث الفقهية، وإدارة المراكز الإسلامية[١١]

## المؤسسات التي تقع تحت سلطة وزارة الأوقاف

### هيئة الأوقاف المصرية

هيئة حكومية مصرية تتبع وزير الأوقاف وتعمل بموجب القانون رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٢٠م بهدف إدارة أموال وعقارات وأراضي الوقف الخيري، وتدير الهيئة أصولاً في صورة أسهم في بعض البنوك والشركات، كما أنها قامت بشراء شركات ومصانع بالكامل، وتدير الهيئة تلك الأصول مقابل ٢٥٪ من الريع، ويتم توريد ٧٥٪ إلى وزارة الأوقاف.

ويرجع تاريخ إنشاء هيئة الأوقاف إلى عام ١٢٥١هـ /١٨٣٥م عندما أصدر محمد علي باشا أمرًا بإنشاء «ديوان عمومي للأوقاف»، وتحددت اختصاصات ذلك الديوان بموجب لائحة رسمية صدرت بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م، وذلك تحت عنوان «لائحة ترتيب عملية الأوقاف بالثغور والبنادر»، ثم أمر محمد علي بإلغاء هذا الديوان عام ١٢٥٣هـ /١٨٣٧م.

وفي ١١ رجب ١٢٦٧هـ /١٨٥١م أمر عباس باشا الأول بإعادة ديوان عموم الأوقاف، وأصدر أمرًا آخر لتنظيم عمل الديوان، واستمرت تلك اللائحة سارية حتى عام ١٨٩٥م، وفي عام ١٩١٣م تم تحويل الديوان إلى نظارة «وزارة». وفي عام ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٣٥ الذي قضى بنقل الإشراف على المساجد الموقوف عليها وقف خيري إلى وزارة الأوقاف، ثم صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ الذي قضى بضم جميع المساجد الأهلية للوزارة[١٢]

---

[١١] وزارة الأوقاف (مصر) – ويكيبيديا

[١٢] هيئة الأوقاف المصرية – ويكيبيديا

ومن الشركات المملوكة لهيئة الأوقاف: الشركة العربية للسجاد والمفروشات مصانع سجاد دمنهور - شركة رمسيس الزراعية - المجموعة الوطنية لاستثمارات الأوقاف (المحمودية العامة للمقاولات "سابقا") ويتبعها: المحمودية للإنشاءات - المحمودية للتنمية العمرانية - المحمودية للمباني المتطورة - المحمودية للأمن والحراسات - المحمودية للخدمات البيئية - المحمودية للتنمية الزراعية.

وأما الشركات المشتركة بين هيئة الأوقاف وجهات أخرى فمنها بنك فيصل الإسلامي - (١٥,٣٥٪) بنك التعمير والإسكان - (٥,٠٣٪) المصرية للأغذية - بسكو مصر (٥,١٪). الصناعات الكيماوية المصرية - كيما- (٣٪) الدلتا للسكر[١٣](٦,٣٨٪).

ومن أهم الأوقاف على الإطلاق في الداخل هو "وقف المنان" الذي يمثل ٧٪ من الأراضي الزراعية في مصر، بمساحة تقدر بـ٤٢٠ ألف فدان، كما أن ثمة أوقاف خارج مصر تملكها وزارة الأوقاف، في السعودية وتركيا واليونان، لا تقدر بثمن، أبرزها أوقاف محمد على باشا، والمدرسة البحرية التي بناها، والتي إذا ما تم استغلالها على نحو صحيح من الممكن أن تقود قاطرة الاقتصاد المصري برمته.. وتعتبر وزارة الأوقاف المصرية من أغنى الوزارات، لما تمتلكه من أراضٍ وأوقاف بالمليارات داخل وخارج البلاد، لدرجة تأكيد الدكتور جمال حمدان: "إن ربع ثروة مصر العقارية ملك وزارة الأوقاف[١٤]

فقد أعلنت وزارة الأوقاف رسميا عن الانتهاء من توثيق وتسجيل ممتلكاتها في أطلس من ٩٢ مجلدًا، تضم ٢٥٦ ألف فدان زراعية، يضاف إليها ١٢٠ ألف وحدة عقارية متنوعة ما بين سكني وإداري واستثماري، قدرت رسميا بتريليون و٣٧ مليار جنيه، وشهدت ساحات المحاكم نزاعات حول قطع وقفية ضخمة تتعدى ضعفي الموثَّق، ومنه قطعة وقف مصطفى عبد المنان بمساحة ٤٢٠ ألف فدان بطول محافظات الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ، شامل مصايف رأس البر وجمصة وبلطيم وميناء

---

(١٣) هيئة الأوقاف المصرية – ويكيبيديا

(١٤) علا سعدي: تقرير "وزارة الأوقاف أغلي وزارة في مصر ولديها أوقاف بالمليارات"، موقع الديوان، بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥.

دمياط والمدن البينية، ويضاف إليه وقف سيدى سالم الأشعري، ووقف الروبي، بمساحات ضخمة تقل عن الوقف الأول، وتمتد عرضًا في الساحل الشمالي، ومنها ٥٥ ألف فدان أعلن عن التسوية بشأنها مع محافظة كفر الشيخ ولم تنفذ، هذا بخلاف القصور والممتلكات الخديوية داخل مصر، أشهرها: سوق العتبة والميدان وشارع العتبة، والأزهر ومنطقة الأزهر، وشارع عبد العزيز، والغورية، ومنطقة فاطمة النبوية، وسوق السلاح، والخيامية، ووكالة الحج، والكسوة "رضوان بك"، وقصور الأمير محمد على والملك فؤاد بكفر الشيخ، والمنطقة الأثرية بالمسلة، وقصور متعددة وأسبلة وأثريات لا تُستغَل كما ينبغي، ومساجد أثرية، وفى خارج مصر تمتلك ما يقارب من ١٥ أثرًا ومنشأة في جزيرتي تاثيوس وكيفالا باليونان، كما يوجد أصول أخرى ثابتة ومحاصصات وأوراق مالية وأسهم وسندات ومسيلة، تتعدى -ملكيات وشراكات- ما يزيد عن ٢٠ شركة ومصنع وبنك ووحدات عقارية وإنتاجية، أشهرها أسهم بنك فيصل الإسلامي، والمجموعة الوطنية لاستثمارات الأوقاف، ومصنع سجاد دمنهور المتعثر[١٥].

*المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية*

وهو مجلس حكومي مصري، يتبع وزارة الأوقاف المصرية، ومن أهم اختصاصاته: التعريف بالإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقًا بين شعوب العالم، بإظهار حقائقه، وإبراز آثاره من تقدم البشرية وكفالة السعادة للناس في حياتهم.

---

[١٥] موقع برلماني: تقرير "قصة أطلس الأوقاف" يصدر في ٦٠ مجلدا ومميكن إلكترونيا خلال أيام.. "، ، بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٩.

أحمد البحيري – وزير الأوقاف: أطلس الوقف يوثق ١١٤ ألف وقفية بقيمة تريليون و٣٧ مليار جنيه موقع المصري اليوم، بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٣، على الرابط:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1387732#google_vignette

ومن أهم الجهات التابعة له: المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية - مركز الدراسات والبحوث الدينية - مركز دراسات السيرة والسنة - مركز إحياء اللغة العربية[١٦].

*إدارة المساجد وشؤون الدعوة*

في ٢١ ديسمبر ١٩٥٩م صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها، وتضمن هذا القانون لأول مرة في تاريخ وزارة الأوقاف النص على اختصاصها بتعيين أئمة المساجد التي تشرف عليها الوزارة، على أن يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية، إلى جانب اختصاصها بإدارة بعض الأوقاف[١٧]

## الفصل الثاني

## وزارة الأوقاف في عهد الدكتور مرسي

تولى الدكتور محمد مرسي رئاسة مصر من ٣٠ يونيو عام ٢٠١٢م إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، مدة عام واحد، وتشكلت الوزارة في عهده برئاسة الدكتور هشام قنديل في ٢٤ يوليو ٢٠١٢م وأدت اليمين الدستورية في ٢ أغسطس ٢٠١٢م، وكان وزير الأوقاف فيها الأستاذ الدكتور طلعت محمد عفيفي عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة جامعة الأزهر، وهو رجل جمع بين العلم والتربية والإدارة والورع، ويعلم الجميع أنه ليس من الإخوان المسلمين، بالرغم من وجود مرشحين آخرين من الإخوان، أو القريبين منهم مثل الدكتور محمد يسري نائب هيئة الحقوق والإصلاح، وأحد العلماء السلفيين، وقد رشحه للوزارة المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان، وكانت ثمة مفاجأة بترشيح الدكتور أسامة العبد لمنصب الوزارة، وهو رئيس جامعة الأزهر آنذاك، وقد رشحه الدكتور عبد الرحمن البر -وهو أحد أعضاء مكتب الإرشاد - وقد قابله بالفعل الدكتور هشام قنديل، ولم يبقَ إلا الإعلان عن اسمه، إلا أن هذا الترشيح ووجه بعاصفة من الرفض والغضب، بسبب تاريخ الرجل

---

[١٦] المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (مصر) – ويكيبيديا

[١٧] وزارة الأوقاف (مصر) – ويكيبيديا

في مواجهة التيار الإسلامي في جامعة الأزهر، ومماألأته نظام مبارك قبل خلعه، ولعل في هذا الترشيح ردٌّ كافٍ لما أشيع عن رغبة الإخوان في إقصاء الآخرين، والاستحواذ على مناصب الحكم.

في اللحظات الأخيرة -وقبل أداء اليمين- تم اختيار الدكتور طلعت محمد عفيفي وزيرًا للأوقاف.

وحتى تتضح الصورة كاملة لأداء وزارة الأوقاف في عهد الدكتور مرسي لابد من بيان أمرين:

الأول: محاربة الفساد الذي استشرى في جنبات الوزارة.

والثاني في بيان حالة الوزارة بعد تطهيرها من لواءات العسكر.

## أولاً: مظاهر الفساد في الوزارة قبل الرئيس مرسي

الوقف مؤسسة من مؤسسات الأمة، وليس من مؤسسات الدولة، والأصل في أموال الأوقاف أنها صدقات جارية، تقوم مؤسسة متخصصة في الأعمال الخيرية بإدارة هذا المال للإنفاق من ريعه على عموم المجتمع، كبناء المساجد والمستشفيات، أو على الفقراء والمحتاجين.

بما يعنى أن التصرف في مال الوقف - في غير محله، أو في غير المصارف المحددة له - لا يحل شرعًا، ولا يجوز قانونًا، فإذا كان هناك فساد في إدارة أموال الأوقاف يجب تقويمه، ويحرم على أي أحد الاستيلاء عليه، أو جعله مشاعًا مع أموال أخرى للصرف في أوجه تخالف المصارف المنصوص عليها على شرط الواقفين، فهو ليس كأموال الضرائب والجمارك والجبايات، والتبرعات المفتوحة، بل لا يتبع خزينة الدولة بأى شكل من الأشكال.

لكن النظام العسكري منذ يوليو ١٩٥٢م يصرّ على نهب أموال الأوقاف، والتعامل معها على أنها مشاع، ويتصرف فيها على غير شروط الواقفين، مما يفضي إلى خسارة هذه الأموال الضخمة التي تعد رصيدًا للأجيال القادمة[١٨].

---

[١٨] العدوان على الوقف الإسلامي من عبد الناصر إلى السيسي – الشارع السياسي https://politicalstreet.org/4358/

من هنا كان العبء كبيرًا على الدكتور طلعت عفيفي وزير الأوقاف وإخوانه الذي شغلوا وكلاء الوزارة: المالية والدعوية وهيئة الأوقاف، فقبل مجيئه كان لواءات الجيش والشرطة يشغلون رئاسة مؤسسات الوزارة، سواء هيئة الأوقاف المصرية، أو هيئة شؤون الدعوة، والهيئة المالية، وكل لواء تحته مجموعة من اللواءات، وهؤلاء لهم سلطان في الوزارة كبير، ويجري تعيينهم - مثل الوزير - من قبل رئيس الوزراء، وولاء اللواءات لمصالحهم الشخصية أولاً، وكل واحد منهم متربص بالآخر، يجتهد في جمع ما يدينه حتى حين.

وعُمل فريق عمل الوزير الدكتور محمد طلعت عفيفي على رفع واقع هيئات الوزارة، واستفادوا من مدير عام إدارة البر، الذي طلب الأمان منهم، حتى يسلِّمهم الملفات التي عنده، التي تضم كوارث الوزارة وهيئاتها[١٩]. فوزارة الأوقاف المصرية قد سيطرت عليها قيادات عسكرية، وهؤلاء قد أحكموا السيطرة على هيئة الأوقاف، إذ يتكون مجلس إداراتها من اثني عشر عضوًا يعينون من قبل رئيس الجمهورية، ووزير الأوقاف بصفته هو رئيس الهيئة أو من يُنيبه.

## نماذج من فساد اللواءات

### *الحيلولة دون معرفة مغتصبي أراضي الأوقاف*

تتوزع ممتلكات الأوقاف من أراضٍ وعقارات ومصانع في غالب محافظات مصر؛ إن لم يكن كلها، وتوجد حججها (وثائق ملكيتها) في الوزارة، وعلى سبيل المثال "أرض المسلة" في المطرية بمحافظة القاهرة كلها أراضي أوقاف، وفيها أبراج هائلة. وحوض المنتزه في الإسكندرية - ومساحته نحو ثلاثة آلاف فدان - ملك للأوقاف، ويصل سعر المتر في بعضها إلى ثلاثين ألف جنيه، وهي الآن أرض مغصوبة، لا يستطيع أحد أن ينتزعها ممن أخذها، ولا أن يعرف تسلسل أعيان غاصبيها، ووراء ذلك كله قيادات كبيرة في الجيش.

---

[١٩] واسمه جابر طايع. راجع شهادة الشيخ سلامة عبد القوي التسجيل الأول

اتخذت الوزارة قرارا بإنشاء ضبطية خاصة بالأوقاف، واتصلوا بوزير الداخلية لتنفيذها، لكنه رفض، بحجة أن البلد في حالة فوضى، والناس تعتدي على الشرطة. فقررت الوزارة أن تبذل الوسع لاستكشف حقيقة الأراضي المغتصبة، ومن يستولي عليها، فوصل الأمر إلى حد أن ينزل شيوخ الأوقاف بالزي العادي، وليس الزي الأزهري، ويقدموا أنفسهم كمستثمرين حتى يعرفوا من وراء وضع اليد على أراضي الأوقاف، وفي الآخر يتضح أنهم لواءات من الجيش[٢٠].

### *التجارة في تأشيرات الحج*

وكانت تهدى ٢٥٠ تأشير حج للوزير، والواقع أن اللواءات من قيادات الوزارة كانوا يبيعون هذه التأشيرات للموظفين وأقاربهم، بقصد التربح منها.

### *السيطرة على مجالس إدارات المساجد*

الأصل في تشكيل مجالس إدارات المساجد أن يقوم بها رواد المساجد، للاهتمام بشؤونها، بينما كان الواقع ينطق بهيمنة العسكر على تلك المجالس، لما تحققه من أرباح مادية، وبالأخص في المساجد الكبرى، مثل الحسين والسيدة زينب والسيدة عائشة وغيرها، فمعظم هذه المساجد كانت تحوي قاعات تُستأجر في الأفراح والمآتم، والمفترض أن يتم تحديد القيمة الإيجارية لها من قبل رئيس قطاع الشؤون المالية في الوزارة، بينما كان الواقع أن الفارق بين ما تحدده الوزارة وما يدخل في جيب اللواءات كبير جدا، حتى إن القاعات كانت تؤجر على حسب حالة الشخص يسارا أو إعسارا. والخلاصة أن هذه المجالس في المساجد الكبرى كانت مصدر فساد مالي، حيث لا رقيب ولا ضابط، فتؤول مداخيلها إلى السادة الضباط، الذين باتوا يهيمنون على أئمة تلك المساجد، فلا ينطقون بالواجب، إذ إن مجالس تلك المساجد يجب أن يديرها أئمتها، أو تكون لهم الكلمة النافذة في إدارتها، كما هو الواقع بالفعل في المساجد الصغرى[٢١].

### *توارث الوظائف وتحكم بعض العائلات*

لقد تحكم عدد من العائلات في وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وهيئة الأوقاف المصرية. وهذا مظهر آخر من مظاهر الفساد في تلك الوزارة، حيث سمح بأن يخلف أبناء الموظفين آباءهم أو أمهاتهم، فهيمنت بعض العائلات هيمنة شبه كاملة على هيئة الأوقاف، أو مبنى الوزارة، أو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مما مكنها من ممارسة كثير من السلطة والتأثير، بل من بسط الحماية على مظاهر وأسباب الفساد.

### *قانون الاستبدال وتغوّل السلطة السياسية*

في ١٣ يوليو ١٩٥٧م أصدر رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧م بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر في مدة أقصاها ثلاث سنوات تنتهي في سنة ١٩٦٠م، لتتسلمها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي، وتوزعها وفقًا لأحكام قانون الإصلاح

---

[٢٠] راجع شهادة الشيخ سلامة عبد القوي التسجيل الثاني

[٢١] راجع شهادة الشيخ سلامة عبد القوي التسجيل السابع

الزراعي الذي أصدره مجلس قيادة الثورة برقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، على أن تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لوزارة الأوقاف سندات بقيمة تلك الأراضي، تُستهلك على مدى ثلاثين عاماً بفائدة سنوية ٣٪.

وفي هذا السياق جرى ضم ريع الأوقاف الإسلامية إلى ميزانية الدولة لأول مرة في التاريخ ابتداء من السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩م، وبعدها أضحت وزارة الأوقاف بلا أوقاف!

ثم إنه نظراً لاشتداد الأزمة الاقتصادية في البلاد آنذاك، أسرعت السلطة بإصدار القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠م بتخفيض الفائدة الربوية على سندات تعويض الأوقاف إلى واحد ونصف في المائة بدلاً من ٣٪. وبذلك يكون عبد الناصر قد أدخل الربا المحرم شرعًا إلى الأوقاف، تحت سمع وبصر الأزهر والإفتاء والأوقاف[٢٢].

وهذا القانون قنن أكبر ملف للفساد والسرقة، حيث أجاز القانون استبدال أراضي الأوقاف الجيدة - والتي تمثل ثروة كبيرة- بأراضٍ قد لا تضارعها قيمةً، بل قد تكون صالحة، وهذا اختراع من العسكر حيث جعلوا ما يسمى بأراضي أملاك دولة، مقابل هذه الأراضي الوقفية[٢٣].

*شراء الولاءات*

ومن مظاهر الفساد الذي اعتادت عليه الوزارة: أن تشتري ولاءات بعض الصحفيين، حتى يكتبوا عنها كتابات مادحة، بعيدة عن الإعلانات مدفوعة الأجر. وكانت شقق الأوقاف توزع على هؤلاء الصحفيين، ومنهم شعراء كبار، ناهيك عن مجاملتهم بتأشيرات الحج والعمرة[24]

---

[٢٢] العدوان على الوقف الإسلامي من عبد الناصر إلى السيسي
https://politicalstreet.org/4358/

[٢٣] شهادة الشيخ سلامة عبد القوي التسجيل السادس.

[٢٤] شهادة الشيخ سلامة عبد القوي التسجيل الرابع

## ثانيًا: إنجازات الوزارة بعد تطهيرها

حالة من الفراغ في المناصب القيادية، والخوف والترقب من المفسدين الصغار الذين يتولون الوظائف الأدنى، وقد قدم بعضهم القرابين للدولة العميقة للتربص بالوزارة الجديدة، وبعضهم أدركه الرعب؛ أو خاف فوات المصلحة العاجلة، فقدم ما عنده من ملفات تكشف سوءات الفساد، وطلب البدء بصفحة جديدة، فأصبح القانون هو الحكم بين الجميع، ولا عمل يتم دون سند قانوني.

أصبح منصب رئيس قطاع الدعوة شاغرا في الوزارة، وكذا رئيس قطاع الشؤون المالية، ورئيس قطاع ديوان المحافظة. وتم ملء هذه المسؤوليات بأكفاء ممن اختارتهم لجنة محايدة شكلها وزير الأوقاف بنفسه.

نستطيع أن نلخص أهم إنجازات الوزارة في هذه الفترة بما يلي:

### *القضاء على فساد العسكر في الوزارة*

كان القريبون من وزير الأوقاف الجديد د. طلعت عفيفي يتوجسون من الأحداث المضطربة في البلاد، وتنامي زخم الثورة المضادة ضد الرئيس الشرعي المنتخب د. محمد مرسي، ويرون أن مدة بقائهم في الوزارة قد يكون قليلاً، وأن عليهم أن يسابقوا الزمن لتطهير وزارتهم، ووضعها على طريق الإنجاز الصحيح اللائق بها.

وكانوا يدركون أن طريق إصلاح وزارة الأوقاف لن يكون سهلاً، لتراكم ملفات الفساد بها، بعدما توغل فيها، وحرس نفسه، وحافظ على كسبه الحرام. وكانت معظم التحديات قادمة من قيادات العسكر المسيطرة على الوزارة، وهي قيادات كانت تشعر بالخطر، وتتأهب للدفاع عن مكاسبها.

كانت الخطوة الأولى لتصحيح الأوضاع تبدأ من رفع الواقع العملي القائم، وقد استغرق ذلك شهرًا.

وكانت الخطوة الثانية تتمثل في ضرب أصل الفساد في الوزارة، وهو سيطرة القيادات العسكرية عليها، وغياب أجهزة الرقابة والشفافية والمحاسبة.

كانت القطاعات الثلاثة التي تشكل وزارة الأوقاف يحكمها لواءات، والوزير لا سلطة له عليهم، لأنهم معينون من قبل رئيس الوزارة، وكان انتدابهم لوزارة الأوقاف تم قريبًا، فكانت إقالتهم تحتاج إلى قرارات من رئيس الوزراء، وضرورة تقديم طلب له بذلك.

وكانت الصورة تمثل ملهاة مأساوية. إذ إن مراسلات الوزير لا بد أن تكتسب الصفة الرسمية، من خلال كتابتها على أوراق خاصة، تضمن سلامتها من التلاعب والتزييف، وهذه الأوراق لا يوجد منها في مكتب الوزير شيء، ويستأثر بها مكتب اللواء عبد القادر سرحان وكيل الوزارة لقطاع مكتب الوزير، وهو على رأس المطلوب إقالتهم من الوزارة، وبطريقة أو أخرى حصل مساعدو الوزير عليها، وقدم وزير الأوقاف طلبات إقالة كبار الضباط بالوزارة إلى رئيس الوزراء، وصدر قرار من رئيس الوزراء بالإعفاء، وتم استدعاؤهم إلى مكتب الوزير، وإعلامهم بالقرار، فاعترض اللواء عبد القادر سرحان، وقال للوزير: "ليس من سلطتك أن تصدر هذا القرار، لأننا معينون من قبل رئيس الوزراء"، فأظهر الوزير لهم تأشيرة رئيس الوزراء، وشكلت لجنة رسمية لتسليم الملفات المتعلقة بهم، وأوصت اللجنة بعدم خروج أي شيء من المكاتب إلا متعلقاتهم الشخصية، وكان يومًا مشهودًا في الوزارة، لا تقل سعادة موظفي الوزارة فيه عن سعادة المصريين يوم تنحي مبارك[٢٥].

*تعيين الأكفأ من قيادات الوزارة وخطباء المساجد*

حيث أعلن الدكتور طلعت عفيفي، وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، خلال زيارته للجزائر، أن تعيين أئمة وخطباء المساجد أصبح لأول مرة في عهد الرئيس مرسي يتم عن طريق الكفاءة العلمية، والقدرة على أداء الرسالة، وليس عن طريق الأجهزة الأمنية كما كان يحدث في العهد السابق.

وقال الوزير: "إن جميع المؤسسات الدينية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير تأثرت بمناخ الحرية التي حققها الشعب المصري، وبالتالي انطلقت الدعوة دون قيود، وأصبح الدعاة ينطقون كلمة الحق دون عقبات أو عوائق، كما أصبح هدف وزارة الأوقاف هو إعداد دعاة بما يتناسب مع المرحلة الحالية، مع أهمية الانفتاح على وسائل العصر وروحه، مع القدرة على الاستعانة بأحدث وسائل التكنولوجيا[٢٦].

---

[٢٥] راجع شهادة الشيخ سلامة عبد القوي التسجيل الخامس.

[٢٦] وكالة أنباء الشرق الأوسط: " وزير الأوقاف: لأول مرة تعيين أئمة المساجد في مصر عن طريق الكفاءة العلمية"، بوابة الأهرام، بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٢، على الرابط: https://gate.ahram.org.eg/News/259348.aspx

وبالرغم من ذلك ثارت ادعاءات بسعي الإخوان إلى السيطرة على وزارة الأوقاف، ضمن حملة تخويف عامة ترفع شعار: "لا للأخونة! وفي هذا الإطار دخل بعض قيادات السلفيين من حزب النور مكتب الوزير؛ على رأسهم يونس مخيون ومحمد فريد، فأثاروا معه تلك الاتهامات عن محاباة الإخوان في الوزارة، وتعيين رجالهم بها، فرد عليهم أنه لا يعين أحدًا إلا عبر اللوائح والقوانين واللجان المشكلة لاختيار الأحسن والأكفأ. فخرجوا بغير طائل.

ودخل أحد السلفين الوزارة وكاد أن يتعارك مع أمن الوزارة، مدعيًا أنه أنا نائب الوزير الجديد! فقابله وكيل الوزارة للشؤون المالية ماهر جلبط، وعلم أنه مدرس لغة عربية، وليس لديه أية خبرات إدارية، فأخرجه وزير الأوقاف الدكتور طلعت عفيفي غاضبًا، وقال: "تريدون أن تعطلونا عن عملنا، أنا عندي أعمال كذا وكذا، من عنده الكفاءة يتقدم بحسب اللوائح والقوانين".

كانت جميع التعيينات في هياكل الوزارة تتم عبر هذه اللجنة المحايدة التي يرأسها الوزير بنفسه، وليس فيها أحد من الإخوان، وبذلك أبعد الدكتور طلعت نفسه عن شبهة الأخونة، أو التعيين بحسب الواسطة والقرب، وفعّل القانون.

يقول ماهر جلبط وكيل الوزارة للشؤون المالية إنه تم تعيينه عبر هذه اللجنة، وكان قد تقدم معه قرابة مائة شخص، فكان أجدرهم بالمهمة بعد إجراءات كثيرة، بينما لم يوفق الآخرون، ومنهم من راح يؤجج المشاعر في إعلام الانقلاب بالحديث عن استئثار الإخوان لمناصب الدولة.

كما شُكلت لجنة لاختيار مدراء العموم للوزارة، وكنت أحد أعضاء هذه اللجنة، ورفضنا جميع الوساطات والتوصيات التي حملها بعض من تقدم لهذه الوظائف، وظل المعيار الوحيد للنجاح هو الكفاءة[٢٧].

---

وزير الأوقاف: تعيين أئمة المساجد في مصر عن طريق الكفاءة العلمية، موقع صدى البلد، على الرابط:
- https://www.elbalad.news/284253

[٢٧] راجع شهادة الأستاذ ماهر جلبط، وكيل الوزارة للشؤون المالية التسجيل الثاني

ومن عجيب ما سمعناه من شهادات في هذا الصدد أن م. خيرت الشاطر -نائب المرشد العام لجماعة الإخوان- عاتب د. جمال عبد الستار أحد مساعدي الوزير لأنه (م. خيرت) أرسل إليه بعض شيوخ السلفيين من حزب النور للتعيين في تلك المناصب القيادية، ولما تقدم هؤلاء إلى اختبارات اللجنة لم ينجح منهم أحد، وتم رفض ترشيح م. خيرت لهم. ويمكن أن نفهم ترشيح نائب مرشد الإخوان لهؤلاء على أنه نوع من المواءمة السياسية لنزع حجة الاتهام بالأخونة المشرع في كل الحالات، لكنهم عند التحقق لم يكونوا مؤهلين لمنافسة المرشحين الآخرين.[٢٨]

ورغم ذلك لم تتوقف حملات اتهام الوزير والوزارة بمحاباة الإخوان، وافتقاد الحيدة، فقد نشرت جريدة اليوم السابع - قبل الانقلاب بأسبوع وتحديدا يوم ٢٦يونية ٢٠١٣م تقريرًا بعنوان: "بعد عام من حكم مرسى.. الخلايا الإخوانية تسيطر على وزارة الأوقاف بمباركه الوزير.. وخلع الحذاء "كلمة السر" في تعيين ٣ آلاف داعية إخواني..[٢٩]".

وجاء تصريح الدكتور يونس مخيون على موقع المصري اليوم تحت عنوان: "مخيون يكشف كواليس أخونة الأوقاف في عهد مرسى"، وورد فيه: "شن الدكتور يونس مخيون، رئيس حزب النور، هجوما حادا على الشيخ سلامة عبد القوى، المتحدث السابق باسم وزارة الأوقاف في حكومة الإخوان، مطالبا أنصار الإخوان بالتوقف عن الكذب والاتهامات الباطلة.

وقال مخيون، في بيان رسمي.. إنه ذهب على رأس وفد من حزب النور لمقابلة الدكتور طلعت عفيفي، وزير الأوقاف في عهد مرسي، لمناقشة عدة موضوعات منها قرار عفيفي تشكيل لجان لإعادة تقييم كل خطباء المكافأة، حتى الذين تم اجتيازهم اختبارات الوزارة، وحصلوا على تصاريح، موضحًا أنه كان هناك تخوف كبير من سيطرة الإخوان على لجان التقييم، ما يشكك في حيادها، فضلاً عن شكاوى كثيرة حول محاولة الإخوان السيطرة على المناصب العليا بالوزارة في جميع

---

[٢٨] راجع شهادة الدكتور جمال عبد الستار التسجيل الثاني

[٢٩] إسماعيل رفعت" :بعد عام من حكم مرسى.. الخلايا الإخوانية تسيطر على وزارة الأوقاف بمباركة الوزير"..، موقع اليوم السابع، بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٣.

المحافظات. وأضاف: «عندما بدأت عرض الموضوع بهدوء فوجئت بأن الوزير الإخوانى انفعل، واحمر وجهه، واعترض على ما أقوله[٣٠].

*رفع كفاءة الأئمة والخطباء*

من مظاهر الفساد التي كانت موجودة في وزارة الأوقاف: ترك أئمة الوزارة بلا تدريب ولا تأهيل حقيقي، إلا ما كانوا يدعونه على الورق فقط.

وفي عهد الدكتور مرسي أصبح مركز تدريب الأئمة والخطباء خلية نحل، لتدريب الأئمة ورفع كفاءتهم العلمية، وتم تعيين ثلاثة آلاف إمام وخطيب من عشرة آلاف تقدموا للاختبار، اختيروا بعناية فائقة، وكفاية تامة، وحصلوا على التدريب الكافي في معسكرات تدريب علمي راقٍ، ودرس لهم أساتذة من كافة الاتجاهات والتوجهات المختلفة. كما شملت خطة الإعداد تقديم دورات إدارية لتكوين الشخصية الناجحة[٣١]، وقُدمت مقترحات جيدة لاستمرار رفع كفاءتهم، وتبادل الخبرات بينهم[٣٢].

ومما يؤسف له أن أول قرار للانقلابيين في الوزارة كان وقف تعيينهم، لأن بعضهم عليه علامات استفهام من قبل الأمن قبل الانقلاب وقبل الثورة[٣٣].

---

(٣٠) محمود العمري: "مخيون يكشف كواليس أخونة الأوقاف في عهد مرسي"، موقع المصري اليوم، بتاريخ ٢٠١٤/٣/١، على الرابط https://www.almasryalyoum.com/news/details/402724

(٣١) راجع شهادة الأستاذ ماهر جلبط التسجيل الثاني.

(٣٢) راجع شهادة الدكتور جمال عبد الستار التسجيل الثاني

(٣٣) ابراهيم الشحات: :تقرير "خريجو الكليات الازهرية طالبوا من وزير الاوقاف الغاء مسابقة الائمة في عهد مرسي"، موقع السبورة، بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٣، على الرابط: https://www.alsbbora.info/3184#google_vignette
إسلام المليجي:" الأوقاف" تدرس تعيين ٦ آلاف داعية في بداية العام المالي القادم"، موقع فيتو، بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٣، على الرابط: https://www.vetogate.com/657159

نص الدستور المصري الذي استفتي عليه في عهد الدكتور مرسي ٢٠١٢م على الوقف في عدة مواضع، بطريق مباشرة، أو غير مباشر. فقد نص في المادة الثامنة: "...على أن تلتزم الدولة بتيسير سبل التراحم والتكافل الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع..."، ومن المعلوم بالضرورة أن الوقف الإسلامي من أهم سبل ووسائل وآليات التراحم والتكافل الاجتماعي والتضامن بين أفراد الشعب.

ونص الدستور صراحة على الوقف وحمايته، والتشجيع عليه، واعتباره من المقومات الاقتصادية لاقتصاد مصر، مما يعنى أن الوقف أصبح من الموارد السيادية للدولة والاقتصاد المصري، فقد ورد النص عليه في الباب الأول المعنون "مقومات الدولة والمجتمع"، وفى الفصل الثالث الخاص بالمقومات الاقتصادية، حيث نصت المادة ٢١ على أن "تكفل الدولة الملكية المشروعة بأنواعها العامة والتعاونية والخاصة والوقف، وتحميها، وفقا لما ينظمه القانون". فهذا النص دالٌّ على أن الوقف يتمتع بكفالة الدولة، وحمايتها، وتجريم الاعتداء عليه.

كما نصت المادة ٢٥على أن "تلتزم الدولة بإحياء نظام الوقف الخيري وتشجيعه، وينظم القانون الوقف، ويحدد طريقة إدارة أمواله، واستثمارها، وتوزيع عوائده على مستحقيها، وفقا لشروط الواقف".

وبناء على ذلك النص تلتزم الدولة بإحياء نظام الوقف الخيرى، والعمل على تشجيعه بكافة الوسائل، سواء في وسائل الإعلام؛ أو في تدريس الوقف في المدارس والجامعات، وإصدار المطبوعات التي تشجع الشعب المصري على اتباع سنة الوقف الخيرى، والنص في المادة على أن القانون ينظم الوقف، يعنى أن قانون الوقف من القوانين الأساسية التي تنظم طرق وآليات ووسائل إدارة أموال الوقف، وكيفية استثمارها، ومدى مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية، لأنه من الموارد الأساسية للدولة، وضمان وصول عوائده إلى مستحقيها، واحترام إرادة أصحاب الوقف، وتوجيه أمواله للجهات

التي يحددها صاحب الوقف، وعدم استخدامه فيما لا يخصص له، أي أن الوقف إذا كان على التعليم يستثمر في التعليم، وإذا كان على الصحة يستثمر في الصحة، وفقا لشروط الواقف[٣٤]

ولما وقع الانقلاب على الدستور والرئيس الشرعي للبلاد سنة ٢٠١٣؛ وتمت صياغة دستور جديد ظل النص الخاص بالوقف قائمًا، مما يدل على رسوخ اعتقاد أهميته. ففي دستور ٢٠١٤م نصت المادة ٩٠ منه على أن "تلتزم الدولة بتشجيع نظام الوقف الخيري، لإقامة ورعاية المؤسسات العلمية والثقافية والصحية والاجتماعية وغيرها، وتضمن استقلاله، وتدار شؤونه وفقا لشروط الواقف، وينظم القانون ذلك"[٣٥].

وهذا الاهتمام الدستوري بنظام الوقف استندت له المحكمة الإدارية العليا في مواجهة أشهر نماذج التعدي على أرض الوزارة، وهو وقف "عبد المنان" في محافظة كفر الشيخ، حيث أيدت المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثالثة فحص قرار وزارة الأوقاف بعودة الوقف الخيرى للأمير مصطفى بن عبد المنان أمير اللواء السلطاني ومساحتها ٧٦ فدانًا بناحية رأس البر، والتى تقع ضمن مساحة إجمالية قدرها ٤٢١ ألف فدان موزعة على ثلاث محافظات هي الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ، كما أكدت على أن الأوقاف الخيرية لا يجوز تملكها بالتقادم، ورفضت المحكمة الطعن المقدم ضد وزارة الأوقاف.

وأكدت المحكمة في حكمها التاريخي، أن الأراضي الموقوفة لا تخضع للتقادم مهما طال الزمان، وأن المُشرع حظر إطلاقا تملك أطيان الأوقاف الخيرية، أو ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم بعد تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧، وأن المشرع الدستوري قد اهتم بنظام الوقف الخيرى وألزم الدولة بموجب المادة (٩٠) من الدستور بتشجيع نظام الوقف الخيرى لإقامة ورعاية المؤسسات العلمية والثقافية والصحية والاجتماعية وغيرها، كما ألزمها بأن تضمن

---

[٣٤] إصدار دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٢م – موقع منشورات قانونية، على الرابط: https://manshurat.org/node/3573

[٣٥] إصدار دستور جمهورية مصر العربية المعدل لسنة ٢٠١٤، موقع منشورات قانونية، على الرابط: https://manshurat.org/node/%20%204256

استقلال الوقف الخيرى على أن تدار شئونه وفقًا لشروط الواقف، ولا ريب أن هذا النص الدستوري ملزم لكافة سلطات الدولة[٣٦].

*متابعة أمور الأوقاف في المحافظات*

كان فريق عمل الوزير طلعت عفيفي يستثمر وقت الإجازة الأسبوعية ليخرج ويزور المحافظات، ويستعرض ما عندهم من إمكانات وقدرات، ويقف على ما هم في من مشكلات واحتياجات، وقد حققت هذه المتابعات مجموعة أهداف، أهمها:

فقد أتاحت الفرصة لفريق عمل الوزارة أن يتعارفوا عن قرب، تعارفًا يوسع الأفق الإنساني، وييسر التفاهم الإداري، وبخاصة أن أوقات العمل الرسمي لا تتيح فرصة لذلك. ويذكر بعضهم أنهم كانوا يأتون قبل مواعيد العمل بساعة أو ساعتين، ويستمرون فيه بعد انصراف الموظفين بخمس أو ست ساعات، أو يكون في عمل خارج الوزارة لملاحظة الأداء في أماكنه التنفيذية، أو لمتابعة بروتوكول تعاون مع وزارة من الوزارات، أو لتجهيز أعمال خاصة بنقاشات مجلس الشعب والشورى، كاعتماد الميزانيات، وما شابه ذلك من أعمال.

كان الخروج في أعمال مشتركة بين فريق العمل في أيام الإجازة الرسمية يستقطع حق الأسر والأولاد، ويستلزم استحضار نوايا الاحتساب والقربى من الله، يذكر بعضهم برنامج العمل آنذاك، فيقول: كنا نلتقي أول النهار فنصلي الفجر ثم نستقل سيارتنا إلى إحدى المحافظات، فننزل في مقار الاستراحة أو الضيافة الخاص بالوزارة لنكمل لقاءاتنا مع مسئولي الأوقاف في هذه المحافظة، ونتابع الإشراف الميداني عليها على مدى يومَي الإجازة، ثم نرجع إلى القاهرة، ونعود للوزارة لمكاتبنا لمسايرة العمل اليومي المعتاد. وكنا نخصص لكل محافظة إجازة أسبوع، اليوم في محافظة البحيرة، الأسبوع القادم في الإسكندرية، والثالث في المنوفية، وهكذا.

---

[٣٦] إسماعيل رفعت: "ثلثي (الصواب: ثلثا) ثروة الأوقاف خارج الخريطة الاستثمارية.. ٤ أماكن وقف لا تخضع لسيطرة الوزارة تؤجل مشاريع بالمليارات..."، تقرير على موقع اليوم السابع، بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٩.

فكانت هذه الزيارات تحقق هدفها من حيث المتابعة الدقيقة والقريبة لسير الأعمال في المحافظات، وتذليل ما يواجهها من مصاعب، وحل ما بها من مشكلات.

كانت هذه الزيارات الميدانية تحقق أيضًا هدف مقابلة المحافظ والمسؤولين في المحافظة لضمان التصرف في أموال الأوقاف وممتلكاتها بشكل يليق باحتياجات الناس. كما أنها فتحت الباب لكل من له شكوى، ومن لديه معلومات عن ممتلكات الأوقاف المنهوبة، في ظل غياب الوثائق الرسمية الكافية.

وكان للدكتور عبده مقلد رئيس القطاع الديني بالوزارة دور كبير في هذه المجال. واكتشفنا أن هناك مثلثًا رهيبًا للنصب على مال الوقف من الشرطة واللصوص وموظفين داخل الوزارة، فالموظفون يسربون المعلومات عن أرض الوقف، واللصوص يجتهدون للاستيلاء عليها، وأفراد الشرطة يساومون واضعي اليد على الأراضي من اللصوص، أو لصالح لصوص آخرين، وتؤخذ القطعة بشكل رسمي، ثم تكون القسمة فيما بينهم.

يقول الشيخ سلامة عبد القوي في شهادته: " كان التحدي كبيرًا جدًا، ولم نأخذ على ذلك العمل مليمًا واحدا، وكان راتبي الرسمي ألفين وتسعمائة، بينما كان مرتب اللواء الذي كان قبلي ثلاثمائة ألف، وصليت مرة الظهر جماعة في المكتب، فدخل علينا أحد الموظفين، فتعجب لمرآنا، وقال: الله أكبر مكتب اللواء (فلان) يصلي فيه صلاة جماعة؟! وكان ذلك اللواء يأتي مكتبه عشر دقائق في اليوم، يشرب القهوة ويمشي، ولا يستطيع أحد أن يقترب ناحية مكتبه، فضلاً عما كان يقوم به من عنف لفظي وبدني تجاه الموظفين[٣٧].

## *الاتفاقات والتعاونيات خارج الإقليم وداخله*

أبرمت مع بعد الدول اتفاقيات لاستثمار أموال الأوقاف بما يعود بالنفع العام. من ذلك ما حصل بين وزارة الأوقاف والحكومة السودانية من اتفاق على زراعة ألف فدان قمح لصالح وزارة الأوقاف في مصر.

---

[٣٧] راجع شهادة الأستاذ ماهر جلبط التسجيل الثاني

وزار السفير السعودي أحمد القطان الوزارة، واتفقنا معه على الترتيب الواجب لأداء الحج، إذ كانت وزارة الأوقاف هي التي تتولى الإشراف على البعثة المصرية للحج. فاتفقنا على زيادة عدد التأشيرات الممنوحة للوزارة، وكانت توزع بنظام القرعة، وبطريقة شفافة لم يطعن عليها أحد، وكان هذا أمرًا جديدًا يليق بدولة العدل والشفافية بعد ثورة يناير ٢٠١١، وكان لواءات الجيش المسيطرين على وزارة الأوقاف من قبل يتعاملون مع تأشيرات الحج بالبيع أو المجاملات.

وكان من ضمن الحسنات الذي بدأت تظهر في نهاية الفترة، مسألة التعاون والتنسيق بين الوزراء في المجالات المشتركة، وكان عدم التنسيق والتعاون إشكالية كبرى، فكل وزارة تعمل في واد؛ وفريق الرئاسة في واد ثانٍ، وجماعة الإخوان بما تمثله من رافعة ومستودع خبرة في واد ثالث، والحزب في واد رابع. وقد نجحت الثورة المضادة من خلال فزاعة الأخونة أن يعملوا هذه الفجوة.

وفي المرحلة الأخيرة من عمر الوزارة القصير بدأ مجلس الوزراء يعمل بروح الفريق الواحد من خلال التقارب والتنسيق بين الوزارات في مجلس الوزراء، وكان للدكتور ياسر علي- الذي تولى رئاسة مركز المعلومات واتخاذ القرار في مجلس الوزراء- دور كبير في هذا التنسيق[٣٨].

### *إنشاء المركز الإعلامي لوزارة الأوقاف*

كانت أخبار الوزارة تباع من قبل بعض الموظفين بخمسين جنيه للصحفيين! والصحفيون المراسلة يبيعونها أيضًا للصحف والمواقع الإخبارية، فأنشأت الوزارة "المركز الإعلامي" ليكون بمثابة مصدر الأخبار الرسمي للوزارة، والتحقيق مع من يعطي أخبارًا تخص الوزارة من موظفيها، وكان مما دفع إلى ذلك أن بعض برامج "التوك شو" الليلية كانت تستضيف شخصيات أزهرية لها صلات أمنية لنقد وتشويه صورة وزارة الأوقاف أمام العامة، ضمن تلك الحملات المنظمة التي كانت تقوم بها أجهزة الدولة العميقة لإفشال حكم الرئيس مرسي. ومنها برنامج الإعلامي وائل الإبراشي الذي استضاف شيخا اسمه البسطويسي، وظل يتهجم على الدكتور يوسف القرضاوي -رحمه الله-

---

[٣٨] راجع شهادة الأستاذ ماهر جلبط التسجيل الثالث.

ويتساءل: كيف يصعد منبر الأزهر، وأين وزارة الأوقاف؟[٣٩]، فطلب المتحدث الإعلامي الرسمي للوزارة المُداخلة، وعاتب وائل الإبراشي، لِمَ لمْ يستضيفه للرد على البسطويسي؟ فقال: نحن من يدير البرنامج، وليس أنت، إن كان عندك شيء قله، وإلا مع السلامة! ودافع المتحدث الإعلامي عن كون الشيخ القرضاوي خطيبا لجامع الأزهر، وعندما أراد أن يفصِّل الموضوع قطعوا عنه الاتصال[٤٠].

*مشروعات وزارة الأوقاف*

اقترح الدكتور صلاح سلطان -أمين عام المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية آنذاك - استثمار أراضي الأوقاف وأموالها عن طريق أهل الخبرة في هذا المجال، ورشح لذلك الأستاذ سليمان البحراوي، وهو مستشار لبعض البنوك، وصاحب تاريخ كبير في مجالات الاستثمار، وتمت دعوة البحراوي للقاء في هيئة الأوقاف المصرية، وتم عرض المتاح من أراضي وأموال الأوقاف، والاتفاق على حصر أموال وأراضي الأوقاف، وجمع شتاتها، وانعقدت لذلك اجتماعات شبه يومية وأسبوعية، وكانت الرؤية أنه من خلال المتاح من معلومات يمكن نحل جميع المشكلات الموجودة في المحافظات المتعلقة بالإسكان والزراعة والتعليم والصناعة، غير أنه لم يمتد الوقت لوضع هذه الخطط موضع التنفيذ، إذ أنهى الانقلاب العسكري كل ذلك[٤١]

*جهود الوزارة في تنفيذ المشروعات*

التعاون مع وزارة التموين ووزيرها الدكتور باسم عودة: أعلن الدكتور باسم عودة في عام ٢٠١٢م أنه يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر عام ٢٠١٥م، بما يمثله من سلعة استراتيجية تهم ١٠٠ مليون مصري، وكانت السياسات العامة في البلاد تلبي توجيهات أعداء الأمة باستمرار الاعتماد على استيراد القمح، والبعد عن محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي منه.

كان إنشاء صوامع كافية لتخزين القمح، من أكبر المعوقات أمام طموح الاكتفاء من إنتاج القمح.

واتفقنا مع الدكتور باسم عودة على بناء كافة الصوامع التي تحتاجها مصر، على مراحل، حتى إذا أتى عام ٢٠١٥م نكون قد أتممنا بناء كل الصوامع التي يحتاجها. وتواصلت وزارة الأوقاف مع الدول الخبيرة ببناء صوامع تخزين القمح، وفي مقدمتها روسيا وأوكرانيا وألمانيا، وبالفعل تقدمت هذه

---

(٣٩) https://2u.pw/dxHFnqUU

(٤٠) شهادة الشيخ سلامة عبد القوي التسجيل الرابع.

(٤١) راجع شهادة الشيخ سلامة عبد القوي التسجيل السابع

الدول بعطاءاتها لبناء الصوامع عبر مناقصات، ولما وقع الانقلاب توقفت كل تلك الجهود، وعادت البلاد إلى سياسة الاستيراد الكثيف للقمح، وتلاشى حلم الاكتفاء الذاتي منه[٤٢].

مشروع ميدان سفنكس: ميدان سفنكس بحي العجوزة محافظة الجيزة أرض وقفية، استولت عليها مجموعة من البلطجية مدعومة من العسكر، وقد قدمنا مناقصة لبناء برج إداري ومول تجاري على هذه الأرض، فجاء ثلاثة من الذين استولوا على هذه الأرض، وحاولوا إثناء الوزارة عن استكمال إجراءات المناقصة، بدعوى أنهم يضعون أيديهم على الأرض منذ ستين سنة، وأنهم ملاكها، ولن يبنى عليها شيء، فوجدوا إصرارًا من الوزارة على خطتها، فعرضوا تقديم رشاوى ضخمة مقابل العدول عن ذلك السعي، وتقنين أوضاعهم، فكان رد ممثل الوزارة الشيخ سلامة عبد القوي رفض الرشوة، وقال: ادخلوا المناقصة، وقولوا فيها إنكم موجودون على الأرض من وقت بعيد، ومن الممكن أن تنظر الوزارة في ذلك، وترسي عليكم المناقصة، فقالوا: لن تكون هناك مناقصة أصلاً ، ولن يُبنى شيء على هذه الأرض، ولن نخرج منها، فتم إنهاء المقابلة، وطردهم من الوزارة، فقاموا بتهديد الشيخ سلامة عبد القوي، وقالوا: "خد بالك من نفسك، إنت إللي ها تبقي مع السلامة يا سلامة! فكان رد المتحدث باسم الوزارة ألا يُسمح لهم بدخول الوزارة إلا تحت سمع الأمن، وبعد تحديد موعد، والالتزام بالبروتوكولات التي تحدد مثل هذه اللقاءات المهمة.

*الاستفادة من صناديق النذور*

يمكن تصنيف مساجد الأوقاف على مستويات ثلاثة: مساجد تضم قاعات مناسبات تستفيد منها الوزارة، ومساجد فيها أضرحة تحوي صناديق النذور، ومساجد عادية لا قاعات مناسبات ولا أضرحة. والمساجد التي توجد بها أضرحة عددها تقريبًا ٢٣٢ مسجدًا، مقسمة ألف وباء وجيم، بحسب سعة المسجد، وشهرة الضريح، والدخل الذي يدخل الوزارة منها.

قد يحسب البعض أن هذا ملف لا أهمية له، لكن الحقيقة أن لهذا الملف من الأهمية حظًا وافرًا، لما له من دور في إدرار دخل مالي جسيم لوزارة الأوقاف، ولما كان للعصابة التي تديره من نظام دقيق،

---

[٤٢] راجع شهادة الشيخ سلامة عبد القوي التسجيل التاسع

وإتقان شديد، حيث لم يكن يدار بطريقة عفوية، بل يملك زمامه في النهاية العسكر والجهات الأمنية، بالرغم من اتخاذه مظهرًا دينيًا. حيث تديره مجموعة من لواءات العسكر، في حين تتصدر الواجهة هيئة الطرق الصوفية، أو نقابة الأشراف، ولذا كانت الدولة تفتح الباب على مصراعيه لكل شخص يريد أن ينشئ طريقة صوفية تحت أي اسم، فالموالد تديرها الدولة في حقيقة الأمر من وراء ستار.

يقع الإشراف على صناديق النذور على عاتق القطاع المالي والإداري بوزارة الأوقاف، والمفترض أن لها قرارًا ينظم أمرها، صدر منذ أيام السادات، وأنها تقسم كالتالي:

٥٪ للمسجد و٥٪ للمحافظة التي يتبعها المسجد و١٥٪ لهيئة الطرق الصوفية، والباقي ٧٥٪ يدخل في ميزانية الوزارة، تنفق منه على بقية المساجد التابعة للوزارة والتي لا توجد بها صناديق نذور.

*لجنة فض الصناديق*

يصدر رئيس قطاع الشؤون المالية قرارًا بتشكيل لجنة لفض الصندوق الخاص بكل مسجد، تكون مهمتها حصر وفرز وعد وتوثيق وتسجيل المبالغ المالية، ثم إيداعها في خزانة الوزارة، وهذه اللجنة لا إشراف عليها؛ ولا رقابة سوى ضمائر أصحابها، ومن المعتاد أن يجري فض الصناديق للمساجد الكبرى المصنفة **(أ)** كل ١٥ يومًا، غير أيام الموالد، ففيها تفض الصناديق مرتين في اليوم، وأما المساجد المصنفة **(ب)** فكانت تفض كل شهر، والمصنفة **(ج)** تفض كل ستة أشهر أو سنة، وأيام الموالد اللجنة تقيم في منطقة المولد، والأصل أنها تورد حصيلتها كل يوم، وكان حجم الأموال - بخاصة أيام الموالد- كبيرًا جدًا.

وفي وقت وزارة الدكتور طلعت عفيفي اتجهت الأمور إلى الشفافية والنزاهة، فأصبحت اللجنة التي تفض الصناديق تشكل من قبل الوزير بنفسه، وليس كما كانت من رئيس القطاع المالي، ويوجد مندوب مع كل لجنة من مكتب الوزير، ويتم فتح الصندوق على الهواء مباشرة، في بث مباشر يتابعه الوزير بنفسه، ويلقي تعليماته للجنة، وملاحظاته على ما يدور فيها، واستدعى ذلك حمل الكاميرات عند كل فض، حتى نثبت كاميرات، وبالأخص بالمساجد الكبرى.

موقف الإعلام من التعامل الجديد مع صناديق النذور: رغم الحرص على الشفافية عند فض الصناديق، والأصل أنه عمل يُحمد للوزارة، إلا أن الإعلام تناوله بصورة سيئة، وبشيء من السخرية والتهكم، وبعض السلفيين هاجموا الموضوع من أساسه؛ على أنها أموال شركية بدعية لا يجوز الاستفادة منها لحرمتها.

صندوق مسجد الحسين: كانت الأموال التي يجري تحصيلها في الفتحة الواحدة للصندوق تبلغ مليون جنيه يوم المولد في أول النهار، وفي آخر النهار مليون آخر، أي أنه في اليوم الواحد يدرّ صندوق مسجد الحسين ٢ مليون جنيه! ووضعنا هذه الفيديوهات على موقع الوزارة، مع توثيق كل اللقاءات الخاصة بفض الصناديق.

نموذج اختلاس: بالرغم من الحرص في تشكيل لجان فض الصناديق فإن بعض أعضاء اللجنة جرى تصويره بالصوت والصورة أمام الكاميرات وهو يختلس من مال الصندوق، وتم تحويل اللجنة كلها للتحقيق، وكان هذا المختلس مقيمًا للشعائر في مسجده، وبالرغم من توثيق خيانته خرج على وسائل الإعلام يتهم فيها الوزارة بالأخونة، واستبدال الأئمة بأئمة من الإخوان المسلمين، ووسائل الإعلام لا تسمح بالرد، ولا تستدعي المتحدث الرسمي للوزارة للرد، فطلب المتحدث الرسمي للوزارة الرد في البرنامج، وقال إن واقعة الاختلاس مسجلة بالصوت والصورة، وإن الأمر أصبح في يد سلطات التحقيق، ولا دخل للوزارة فيه.

إجمالي دخل صناديق النذور: كان إجمالي دخل صناديق النذور عام ٢٠١١م حوالي ٣ مليون و٨٠٠ ألف في السنة كلها، بينما في أربعة أشهر فقط (من شهر أكتوبر ٢٠١٢ حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٣م) -التي تولى فيها د. طلعت عفيفي الوزارة- بلغ الدخل ١٠٠ مليون جنيه، وكان من الممكن أن يتضاعف المبلغ لو استقرت أمور البلد من المظاهرات والاعتصامات والأزمات المفتعلة، وكانت الصورة المصدرة عبر وسائل الإعلام أن البلد في حالة عدم استقرار، فقلت أهمية الموالد وروادها من الخارج والداخل، علاوة على التيار السلفي المهاجم لها على طول الخط، بمؤتمراته وقنواته الفضائية.

ومن خلال رفع الواقع تبين لنا أن هيئة الطرق الصوفية لا تأخذ النسبة المحدد لها؛ وهي ١٥٪ ؛ وإنما تأخذ نسبة الوزارة وهي ٧٥٪، والوزارة تأخذ نسبة الهيئة، هذا كله بفعل لواءات العسكر الذين كانوا يتحكمون في وزارة الأوقاف[٤٣].

*تفعيل موارد الوزارة المالية*

تقدم القائمون الجدد على وزارة الأوقاف بمذكرة لزيادة رواتب الأئمة، وعرضوا أن تسهم وزارة الأوقاف عبر مواردها الخاصة في زيادة رواتب العاملين بالوزارة، لكن هذا العمل كان يحتاج وقتًا لإقراره وتنفيذه، وقد عاجلهم الانقلاب العسكري، حتى لا يحدث أي إنجاز جديد على أرض الواقع.

أما بخصوص البدلات: بدل الزي الأزهري، وبدل مكافآت الدروس، وبدل المأموريات التي يقوم بها مفتشو وزارة الأوقاف، فقد زادت أضعافًا مضاعفة، إذ كان هذا من سلطة الوزير، وكانت أموال الوزارة من تبرعات وصناديق تسمح بذلك؛ بعد أن تم ترشيدها، ومن نماذج ذلك:

بدل الزي: كانت أقمشة الزي الذي يسلم للأئمة رديئة جدًا، بصورة لا تليق بالخطيب الإمام، رغم أن للوزارة وقفًا على هيئة مصنع للملابس الأزهرية، لكنه كان مهملاً، فأعادت الوزارة الجديدة نفخ الروح فيه، وأصبح متاحًا أمام الأئمة والخطباء أن يأخذوا بدلاً ماليًا نقديًا لشراء الزي المناسب والذي تتوافر فيه المواصفات.

ومن إنجازات الوزارة في هذه الفترة الزمنية المجدودة الاهتمام بفرش المساجد والصرف على صيانتها، والاهتمام باحتياجاتها، بل بناء مساجد جديدة في أماكن ليس بها مساجد تناسب عدد سكانها.

وإنشاء مدارس تابعة للأوقاف، تكون تحت إدارتها، وتهتم بتربية الجيل الجديد على أسس شرعية علمية، تحمل بعض العبء عن كاهل الدولة، وكذا محاولة سد احتياجات مدارس التربية والتعليم والأزهر الشريف من أدوات وصيانات للمباني.

---

[٤٣] راجع التسجيل الثامن من شهادة الشيخ سلامة عبد القوي

والمساهمة في زواج الشباب محدودي الدخل، ببناء مساكن لهم على أراضي الأوقاف، في كل المحافظات، تؤجر لهم لمدة خمسة أعوام بأجور رمزية جدًا، وكان ذلك ضمن الاتفاقات التي عقدناها من المحافظين.

وخلاص الأمور أن الوزارة في أقل من عام تطهرت من رؤوس الفساد من لواءات العسكر، ورفعت واقعها، وحددت احتياجاتها وإمكاناتها، وأطلقت عددًا من المشاريع المختلفة للنهوض بالعاملين بالوزارة والمشاركة في نهضة مصر.

*إنشاء المدارس وتزويج الشباب*

وإنشاء مدارس تابعة للأوقاف، تكون تحت إدارتها، وتهتم بتربية الجيل الجديد على أسس شرعية علمية، تحمل بعض العبء عن كاهل الدولة، وكذا محاولة سد احتياجات مدارس التربية والتعليم والأزهر الشريف من أدوات وصيانات للمباني.

والمساهمة في زواج الشباب محدودي الدخل، ببناء مساكن لهم على أراضي الأوقاف، في كل المحافظات، تؤجر لهم لمدة خمسة أعوام بأجور رمزية جدًا، وكان ذلك ضمن الاتفاقات التي عقدناها من المحافظين.

وخلاص الأمور أن الوزارة في أقل من عام تطهرت من رؤوس الفساد من لواءات العسكر، ورفعت واقعها، وحددت احتياجاتها وإمكاناتها، وأطلقت عددًا من المشاريع المختلفة للنهوض بالعاملين بالوزارة والمشاركة في نهضة مصر.

## الفصل الثالث

## وزارة الأوقاف بعد الانقلاب

الانقلاب العسكري بزعامة عبد الفتاح السيسي عاد إلى منهج عبد الناصر في التعامل مع الوقف الإسلامي والعمل على تقنين نهبه بدعوى الاستثمار الأمثل، ودعم المشروعات القومية، وهو ما يمكن أن نوجزه في المحطات الآتية:

في ١٤ يوليو ٢٠١٦م، أصدر السيسي، قرارًا بتشكيل لجنة لحصر أموال هيئة الأوقاف برئاسة المهندس إبراهيم محلب، مساعد السيسي للمشروعات القومية والاستراتيجية. ونص القرار، الذى نشرته الجريدة الرسمية، برقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٦، على تشكيل لجنة تختص بحصر كل أملاك هيئة الأوقاف المصرية من أراض، ومبان، ومشروعات، ومساهمات في شركات، وتعظيم عوائد الاستثمارات واتخاذ اللازم لتعظيم أملاك الهيئة، كما تختص اللجنة، بإعداد التقارير اللازمة التي تتضمن المشاكل والمعوقات، التي أدت إلى الاستيلاء على هذه الأراضي، واقتراح الحلول للحيلولة دون تكرارها مستقبلًا، وإنشاء أرشيف إلكتروني لحفظ الحجج والخرائط وممتلكات الهيئة، ودراسة إمكانية استغلال مقومات الهيئة في دعم الاقتصاد القومي وتقديم خطة تنفيذية للدراسة، وإخطار جهات التحقيق بالجرائم التي تشكل عدوانًا على المال العام وباقي جهات الدولة لتحصيل مستحقاتها.

نص القرار أيضًا على أن للجنة في سبيل أداء مهامها أن تستعين بما تراه من المسئولين والخبراء والفنيين من كل الجهات الحكومية وغير الحكومية، ولها أن تطلب من الجهات المعلومات والمستندات، وأن تشكل لجانًا فرعية إذا اقتضى الأمر بما يعينها للقيام بأعمالها، وأن ترفع اللجنة تقريرها النهائى وما انتهت إليه من توصيات إلى رئيس الجمهورية.

في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٦م، أصدر وزير الأوقاف مختار جمعة القرار رقم ٢٧٤ والذي يسمح بالتصرف في بعض أصول الوقف بناء على تقديرات هيئة الأوقاف سواء بالبيع عبر المزاد العلني أو استبدالها بأراضي أخرى لبناء مشروعات تحتاج إليها الحكومة، وهو ما يخالف الأحكام الشرعية والقوانين المعنية بإدارة شئون الوقف الخيري؛ الغريب في الأمر أن هذا القرار جاء باسم قرار "تحصين وحماية مال الوقف" وبالفعل عقدت الوزارة مزادات بـ٢٢ محافظة، أعلنت الوزارة رسميًا بها بيع أراضٍ متعددة الاستخدامات، ومحال تجارية، ووحدات سكنية، وجراجات، لا نتحدث هنا عن قطعة أرض واحدة في كل محافظة، بل قطع متعددة، ولا عن البيع في عاصمة المحافظة فقط، إنما امتد أيضاً إلى المراكز والقرى، والعزب، والنجوع[٤٤].

---

[٤٤] عبد الناصر سلامة:" للبيع.. من مصر حتى اليونان"، مقال بالمصري اليوم السبت ١٣ أغسطس ٢٠١٦م

في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧، دعا عبدالفتاح السيسي إلى استثمار أموال الأوقاف ومساهمتها فيما أسماها بالمشروعات القومية، حيث وجّه السيسي، خلال اجتماع مع وزير الأوقاف، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس الرقابة الإدارية، ورئيس هيئة الأوقاف المصرية، بضرورة تحقيق الاستفادة المثلى من أصول وممتلكات الأوقاف، مشدداً على أهمية حصْر وتقييم تلك الممتلكات بشكل شامل، والنظر في تنفيذ "خطط استثمارية متطورة" لأصول وممتلكات الأوقاف، وتعظيم مساهمتها في المشروعات القومية، بما يساعد على نمو الاقتصاد ويضمن زيادة قيمة الأصول ومواردها؛ الأمر الذي رضخت له الأوقاف رغم مخالفة ذلك للشرع وقوانين الوقف[٤٥].

تزامنت إجراءات السيسي تجاه الوقف الإسلامي مع تعديلات جرى إقرارها على قانون إنشاء الصندوق السيادي رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨م؛ وهي التعديلات التي تمنح رئيس الجمهورية سلطة بيع أصول الدول المصرية بدعوى تعظيم الفوائد والاستثمار[٤٦]، وكشفت قائمة أصول الدولة التي أعدتها جهات حكومية بالتزامن مع إنشاء الصندوق السيادي في ١١ إبريل ٢٠١٨م، عن مجموعة من المفاجآت، حيث ضمت القائمة عدة أصول، وعلى رأسها أملاك هيئة الأوقاف المصرية من الأراضي والمباني، ومباني وزارة الداخلية الموجودة في مقر منطقة وسط البلد في لاظوغلي. وتكتسب ممتلكات وزارة الأوقاف أهمية كبيرة بالنسبة للسيسي، ويصر على السيطرة عليها، ووضعها في حيازة الصندوق السيادي الجديد، حيث تقدر أصول الوقف التي ستضم للصندوق كمرحلة أولى بنحو ١٨٠ مليار جنيه، و١١٤ ألف قطعة، ونحو نصف مليون فدان زراعي، وحدائق مستولى عليها، بالإضافة

---

https://www.almasryalyoum.com/news/details/993559

(٤٥) تقرير موقع العربي الجديد – مصر :السيسي يستهدف ممتلكات الأوقاف لتمويل المشروعات، موقع العربي الجديد، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧. انظر أيضا محمود مصطفى" :السيسي يوجه باستثمار أموال الوقف في المشروعات القومية" ، موقع مصراوي –، بتاريخ الثلاثاء ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧.

(٤٦) تقرير" البرلمان يمنح السيسي سلطة بيع أصول الدولة المصرية"، على موقع العربي الجديد، بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٢٠.

إلى ١٠٤ ألف فدان زراعية، و٦٥ ألف فدان مزارع حدائق فواكه، كما تدير هيئة الإصلاح الزراعي ٤٢٠ ألف فدان من جملة النصف مليون فدان، وتملك وتشارك الأوقاف في نحو ٢٠ شركة وبنك[٤٧].

وفي سنة ٢٠١٨ ظهر الحديث عن مشروع قانون تعديلات هيئة الأوقاف، فبحث مجمع البحوث الإسلامية المشروع المقترح، وانتهى في مارس ٢٠١٨م إلى رفضه، والتأكيد على أنه "لا يجوز شرعًا تغيير شرط الواقف، فشرط الواقف كنص الشارع، وعلى ذلك اتفقت كلمة الفقهاء قديمًا وحديثًا، ومن ثم لا يجوز بأي ذريعة مخالفة شرط الواقف، أو التصرف في الوقف على غير ما شرطه، وبناء على ذلك لا يوافق مجمع البحوث الإسلامية على مشروع النص المقترح على خلاف هذه القواعد الشرعية المتفق عليها"، وهو ما أيدته هيئة كبار العلماء في اجتماعها[٤٨].

لكن السيسي ضرب بكل هذا عرض الحائط وصادق في ديسمبر ٢٠٢٠م على قانون رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٢٠م الخاص بإعادة تنظيم «هيئة الأوقاف المصرية»؛ وبذلك جرى إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الذي حصَّن به السادات أموال الوقف، وألزم الحكومة برد ما اغتصبته منه خلال الخمسينات والستينات. ويستهدف السيسي بهذا القانون الجديد تقنين إجراءات بيع الوقف بالمخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، تحت ذريعة تشجيع نظام الوقف، وضمان استقلاله، وإدارته على نحو يعظم الاستفادة منه.

ويحظى استثمار عوائد أموال الوقف باهتمام بالغ من السيسي، لا سيما أنه يعول عليها كثيرًا في خفض نسبة العجز في الموازنة العامة، وتمويل مشروعات كبرى يتبناها، ويرى خبراء أنها غير ذات جدوى اقتصادية[٤٩].

---

(٤٧) محمد المسلمي –أبرز أصول الدولة في الصندوق السيادي الجديد.. أملاك الأوقاف مئات الأفدنة من الأراضي الزراعية–.موقع صوت الأمة ، بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٨.

(٤٨) شيماء عبدالهادي: هيئة كبار العلماء بالأزهر ترفض مشروع قانون "الوقف" وتحدد شروط قبوله/ بوابة الأهرام ٢٨ مارس ٢٠١٨
https://gate.ahram.org.eg/News/1857745.aspx

(٤٩) تقرير" السيسي يصادق على تشريع يتيح الاستيلاء على أموال الوقف الخيرى"، موقع العربي الجديد، بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٢١.

في ٧ سبتمبر ٢٠٢١م صادق السيسي على القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء صندوق الوقف الخيري، والذي يستهدف به تسهيل إجراءات الاستيلاء على أموال الوقف الخيري من جانب الحكومة، وتوجيهها لإقامة المشروعات الخدمية والتنموية مثل العاصمة الإدارية الجديدة؛ بحجة معاونة الدولة في ملف التطوير، وبحسب نص القانون فإن الصندوق يتبع مباشرة رئيس الوزراء، ويمنح وزير الأوقاف سلطة التصرف في أموال صندوق الوقف، بما يتضمنه من أموال صناديق النذور، وإعمار المساجد، وتوجيهها لصالح مشروعات التطوير في الدولة[٥٠].

## فساد بالمليارات ونهب ممنهج للأوقاف

سلط برنامج للقصة بقية في حلقته بتاريخ ٧/١٢/٢٠٢٠ الضوء على قضية أوقاف مصر المنهوبة؛ التي تعتبر الأكبر في العالم بعد الأوقاف في أرض الحرمين، حيث كشفت الأرقام في السنوات الأخيرة عن حقائق مذهلة، حيث أصبحت الوزارة التي كانت تقرض الدولة المصرية وتدعم المصريين، مدينة للدولة وتلجأ للقروض للقيام بالتزاماتها.

وحظيت هيئة الأوقاف المصرية بنصيب كبير في تقارير الهيئات الرقابية، من بينها تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات الصادر عام ٢٠١٦، اتهم فيه أجهزة الحكم المحلي بالاستيلاء على أكبر الأوقاف بمصر، وبتفشي الفساد في الهيئة حتى بلغت قضايا الفساد نحو ١٨٩٥ قضية في عام ٢٠١٦ فقط.

كما أحال النائب العام المصري اللواء ماجد غالب رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية الأسبق في يونيو ٢٠١٩، إلى محكمة الجنايات مع ٣ آخرين من قيادة الهيئة بتهمة تسهيلهم الاستيلاء على أراض للدولة بقيمة ٣٣٦ مليون جنيه مصري، وقد اشتهرت القضية باسم الأربعة الكبار في هيئة الأوقاف.

---

[٥٠] العدوان على الوقف الإسلامي من عبد الناصر إلى السيسي – الشارع السياسي https://politicalstreet.org/4358/

وطالت المخالفات الإدارية والمالية وزير الأوقاف المصري نفسه د. مختار جمعة، حيث ذكر تقرير صادر عن إدارة التفتيش المالي بوزارة المالية عام ٢٠١٥ أن الوزارة قامت بفتح حسابات في بنوك تجارية مخالفة للقانون واللوائح المالية التي تقضي بأن تكون حسابات الوزارات والهيئات الحكومية في البنك المركزي المصري، وصلت قيمتها إلى ٢٧٥ مليون جنيه، منها صرف ٥ ملايين جنيه لحرس الوزير وسائقه.

قال محمد الصغير وكيل وزارة الأوقاف سابقًا إن المسجد الأزهر في مصر يمتلك ثاني أكبر وقف في العالم بعد الحرمين الشريفين، وإن من أبرز أوجه الفساد داخل هيئة الأوقاف المصرية هي التلاعب في حجج الملكية، أي صكوك الأراضي الزراعية، حيث تم تحويل أراض للإيجار إلى أراضٍ مملوكة لشخص ما[٥١].

وفي تقرير لموقع موقع اليوم السابع السبت، ١٦ يوليو ٢٠١٦م خريطة "ممتلكات الأوقاف" المنهوبة. حيث تم حصر ٣٧ ألف حالة تعدٍ على أملاك الوزارة، أبرزها أرض نادى الزمالك على مساحة ٩٠ ألف متر، ومدينة دمياط الجديدة، وميناء دمياط، ووقف سيدى كرير بمساحة ٢٧ ألف فدان بالساحل الشمالى، وتتنازعه هيئة الأوقاف مع هيئة المجتمعات العمرانية ومحافظة الإسكندرية، ووقف مصطفى عبد المنان، بمساحة ٤٢٠ ألف فدان ممتد في محافظات الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ وتتنازع الهيئة مع المحافظات الثلاث عليه، فضلا عن أرض ميناء دمياط، والطريق الساحلى ومشروع المنصورة الجديدة المتوقف[٥٢].

## إحالة ١٠ من قيادات وزارة الأوقاف للمحاكمة سنة ٢٠١٩

---

[٥١] برنامج "للقصة بقية"/ أوقاف مصر المهدرة، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧، موقع الجزيرة، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=da4p7ItnEAQ

[٥٢] إسماعيل رفعت – بالمستندات.. خريطة "ممتلكات الأوقاف" المنهوبة.. حصر ٣٧ ألف حالة تعدٍ على أملاك الوزارة ...، موقع اليوم السابع https://2u.pw/ZRa8TjJh

في يوم ١٣ فبراير ٢٠١٩ أمرت المستشار أماني الرافعي رئيس هيئة النيابة الإدارية بإحالة عشرة متهمين من كبار الموظفين العموم للمحاكمة العاجلة، وذلك على خلفية المخالفات الجسيمة التي شابت عمليات بيع وشراء الأسهم المملوكة للهيئة ببعض الجهات. والمحالون هم رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية السابق، والقائم بعمل رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية، ومدير عام الحسابات، ووكيل إدارة الحسابات، ومندوب وزارة المالية بالهيئة، ومدير عام هيئة الأوقاف المصرية، مع مسؤولين آخرين منهم القائم بعمل رئيس مصلحة الشهر العقاري آنذاك، ورئيس الهيئة المصرية العامة للمساحة آنذاك، والمستشار القانوني للرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار.

وكانت النيابة الإدارية قد تلقت بلاغ وزير الأوقاف ضد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف آنذاك والمنتهية خدمته بتاريخ ٢٠١٥/٠٤/٢٩م لقيامه ببيع بعض أسهم الهيئة ببنك الاسكان والتعمير دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة ودون العرض على مجلس الوكلاء بالوزارة.

وبناءً عليه قامت النيابة بمواجهة المتهمين بما نسب إليهم كلٍ في حدود اختصاصه وانتهت إلى قرارها المتقدم بإحالة المتهمين للمحاكمة العاجلة[٥٣].

## حرق الوثائق

أثار الحريق الذي اندلع في مبنى وزارة الأوقاف بالقاهرة يوم ٢٠٢٣/٨/٥ علامات استفهام كثيرة، وذلك بعد نحو شهر من إخلاء المبنى من الموظفين ونقل الوزارة بالكامل إلى مقرها الجديد بالعاصمة الإدارية الجديدة منذ مطلع يوليو الماضي، وقال مستشار وزير الأوقاف السابق الشيخ سلامة عبد القوي: إن "حريق مبنى وزارة الأوقاف لا ينبغي أن يمر مرور الكرام، لأن المبنى يضم الوثائق والحجج والصكوك والأسانيد الخاصة بأصول وأملاك الوقف التي تعود ملكيتها لكل الشعب المصري، أي لمن أوقفها ولمن أوقفت من أجله، ويتكون المبنى من نحو أربعة طوابق، والطابق العلوي الذي اندلع فيه الحريق يضم الإدارة المسؤولة عن حفظ وتوثيق وتسجيل تلك الحجج والأسانيد، ما يعني أن النار أتلفت كل ذلك، ودلالة هذا الأمر خطيرة من حيث عدم وجود ما يثبت أنها أصول أو أرض وقف، ومن هنا وجب التحذير؛ لأن حرق الوثائق يفتح الباب أمام نهب الأصول[54]"

---

[٥٣] محمد أسعد – تفاصيل أكبر عملية فساد داخل وزارة الأوقاف.. وإحالة ١٠ من قياداتها للمحاكمة – موقع صوت الأمة، بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٩.

[٥٤] محمد محمد: "وثائق لا تقدر بثمن.. لماذا أثار حريق "وزارة الأوقاف" المصرية المخاوف؟" تقرير على موقع عربي ٢١– بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٢٣.

# الفصل الختامي

## الخاتمة والتوصيات

أولاً: الوقف: مؤسسة من مؤسسات الأمة لا الدولة، والأصل في أموال الأوقاف أنها زكاة أو صدقة، وتقوم مؤسسة متخصصة في الأعمال الخيرية بإدارة هذا المال للإنفاق من ريعه على عموم المجتمع، كبناء مساجد ومستشفيات، أو على أفراد كالفقراء والمحتاجين.

ثانيًا: يجب تقويم الفساد في إدارة أموال الأوقاف، لكن ذلك لا يمنح أحدًا حق الاستيلاء عليه، أو جعله مشاعًا مع أموال أخرى للصرف في أوجه أخرى بخلاف المصارف الخيرية، فهو ليس كأموال الضرائب، ولا أموال الجمارك، ولا الجبايات، ولا التبرعات، بل ولا يتبع خزينة الدولة بأي شكل من الأشكال.

ثالثًا: هناك مخاطر شديدة وانعكاسات سلبية من إصرار النظام العسكري منذ يوليو ١٩٥٢م حتى اليوم على نهب أموال الأوقاف، والتعامل معها على أنه كلأ مباح، والسعي إلى السيطرة عليها، والتصرف فيها على غير شروط الواقفين، ما يفضي إلى خسارة هذه الأموال الضخمة التي تعد رصيدًا للأجيال القادمة، والتي يتعين حمايتها من نهب العصابات والمسئولين الفاسدين.

رابعًا: تبرهن للجميع خلال العقود الماضية أن النظام العسكري؛ منذ عبد الناصر حتى السيسي ـ باستثناء مرحلة السادات ـ لا يكترث لأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بتحريم التصرف في أموال الوقف الخيري والأهلي إلا وفقًا لشروط الواقفين، ولا يضع اعتبارا للأحكام الخاصة بنظام الوقف في الإسلام، ويصر على تقنين إجراءات نهب الوقف الإسلامي، بما يسمح له بالتصرف المطلق في هذه الأصول بالبيع والشراء والاستبدال، وغير ذلك من التعاملات، كما يتضح من قانون الصندوق السيادي والذي تُمنع الرقابة على أمواله وتصرفاته من أي جهة رقابية في الدولة.

خامسًا: سيطرة السيسي على أموال الوقف تمثل امتدادا لمرحة جمال عبد الناصر، وتمثل أيضا امتدادا لمخططات القضاء على العمل الخيري والأهلي الذي بدأه السيسي بانقلابه، حيث استولى على أموال وأصول آلاف الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وضم أموالها لخزانة الدولة، في إجراء شاذ سعى إلى تقنينه بتشريعات أكثر شذوذًا. فالسيسي ينظر إلى أموال الوقف باعتبارها بلا صاحب وما دام أصحابها الذين أوقفوها ليسوا موجودين فإنه أحق بها من غيره.

سادسًا: لم يجرؤ السيسي - في سعيه الحثيث نحو السطو على أموال الوقف الخيري الإسلامي بدعوى استثماره وتعظيم موارده- على التعامل بنفس الطريقة مع أموال الوقف القبطي التي تشرف عليها الكنيسة الأرثوذوكسية، والتي تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي والمزارع والشركات وآلاف الأديرة المنتشرة بجميع محافظات الجمهورية.

**ومن أهم التوصيات:**

أولا، ضرورة التصدي لمؤامرات نظام السيسي الخاصة بتقنين نهب الوقف الخيري الإسلامي الذي يتعرض لعدوان صارخ منذ انقلاب يوليو ١٩٥٢م. وذلك من خلال التوعية بالقضية وكشف خفايا ما يجري على وسائل الإعلام المختلفة، حتى يكون الشعب على دراية وعلم بمؤامرات النظام، وحيله الخداعية للسطو على الوقف الإسلامي.

ثانيا، على المخلصين من أبناء مصر تشكيل لجان لرصد كل ما يتعلق بنهب أموال الوقف، وفضح اعتداءات الأفراد والنظام السياسي، وتوعية الجماهير بخطورة هذا العدوان على أموال البر والصدقات والأوقاف، وتشكيل لجان قانونية لمتابعة هذه القضايا، ورفع الدعاوى القضائية التي تلزم النظام بحماية هذه الأموال والأوقاف.

ثالثا، التركيز على التمييز والاضطهاد الذي يتعرض له المسلمون في مصر تحت حكم العسكر، ففي الوقت الذي يشن فيه النظام غارة على الوقف الإسلامي لم يجرؤ على المساس بأوقاف الكنائس. وهو ما تكرر في ملف هدم المساجد بدعوى أنها بنيت بالمخالفة للقانون، رغم أن السيسي سن قانونًا خاصًا لتقنين أوضاع الكنائس المخالفة.

# قائمة المراجع

## أولا: شهادات الشهود

-شهادة الدكتور جمال عبد الستار

-شهادة الشيخ سلامة عبد القوي

- شهادة الأستاذ ماهر جلبط

## ثانيًا: الكتب

- خالد فهمي (الدكتور): كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة ، ترجمة شريف يونس، دار الشروق، القاهرة، ط١، سنة ٢٠٠١

- الجبرتي عبد الرحمن بن حسن الجبرتي (المؤرخ) (ت ١٢٤١هـ): عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت

- محمد عبده (الإمام), مذكرات، تقديم وتعليق طاهر الطناحي، دار الهلال، القاهرة.

- مصطفى السباعي (الدكتور) من روائع حضارتنا - نشرة دار السلام، دمشق، سنة ١٩٥٩.

## ثالثًا: المقالات

١- إبراهيم البيومي غانم: بعض ما يجب معرفته عن «هيئة الأوقاف المصرية" موقع إضاءات، بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢١، على الرابط: https://www.ida2at.com/some-things-know-about-/egyptian-endowments-authority

٢- إبراهيم البيومي غانم: كيف انتقل تشريع الوقف من «الفقه» إلى «القانون»؟، على موقع إضاءات، بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢١م على الرابط: https://www.ida2at.com/how-did-waqf-legislation-/move-jurisprudence-law

٣- محمد شعبان أيوب: الدولة الحديثة والسيطرة على الأوقاف – موقع: إضاءات، بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣، على الرابط:
https://www.ida2at.com/awqaf-and-modern-state/

٤-محمد شعبان أيوب: من يحيي الأوقاف الإسلامية؟ – موقع إضاءات، بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤،

على الرابط:
https://www.ida2at.com/revival-of-awqaf/

رابعًا: التقارير

١. إبراهيم الشحات: "خريجو الكليات الأزهرية طالبوا من وزير الأوقاف إلغاء مسابقة الأئمة

في عهد مرسي"، موقع السبورة، بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٣، على الرابط:
https://www.alsbbora.info/3184#google_vignette

٢- أحمد البحيري - وزير الأوقاف: أطلس الوقف يوثق ١١٤ ألف وقفية بقيمة تريليون و٣٧ مليار

جنيه، موقع المصري اليوم، بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٣، على الرابط:
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1387732#google_vignette

٢. إسلام المليجي: " الأوقاف" تدرس تعيين ٦ آلاف داعية في بداية العام المالي القادم"، موقع

فيتو ، بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٣، على الرابط:
https://www.vetogate.com/657159

٣. إسماعيل رفعت: "بالمستندات.. خريطة "ممتلكات الأوقاف" المنهوبة.. حصر ٣٧ ألف حالة تعدٍ على أملاك الوزارة...."، موقع اليوم السابع، بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٦.

٤. إسماعيل رفعت: "بعد عام من حكم مرسي.. الخلايا الإخوانية تسيطر على وزارة الأوقاف بمباركة الوزير."، موقع اليوم السابع، بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٣.

٥. إسماعيل رفعت: "ثلثي (الصواب: ثلثا) ثروة الأوقاف خارج الخريطة الاستثمارية.. ٤ أماكن وقف لا تخضع لسيطرة الوزارة تؤجل مشاريع بالمليارات..."، موقع اليوم السابع، بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٩.

٦. علا سعدي::وزارة الأوقاف أغلي وزارة في مصر ولديها أوقاف بالمليارات"، موقع الديوان، بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٥.

٧. محمد أسعد: تقرير "تفاصيل أكبر عملية فساد داخل وزارة الأوقاف.. وإحالة ١٠ من قياداتها للمحاكمة"، موقع صوت الأمة، بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٩.

٨. محمد محمد: "وثائق لا تقدر بثمن.. لماذا أثار حريق "وزارة الأوقاف" المصرية المخاوف؟" موقع عربي ٢١- بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٢٣ .

٩. محمد المسلمي- "أبرز أصول الدولة في الصندوق السيادي الجديد.. أملاك الأوقاف مئات الأفدنة من الأراضي الزراعية..."، موقع صوت الأمة، بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٨.

١٠. محمود العمري: " مخيون يكشف كواليس أخونة الأوقاف في عهد مرسي"، موقع المصري اليوم، بتاريخ ٢٠١٤/٣/١.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/402724

١١. محمود مصطفى: "السيسي يوجه باستثمار أموال الوقف في المشروعات القومية "، موقع مصراوي ، بتاريخ الثلاثاء ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧.

١٢. وكالة أنباء الشرق الأوسط: " وزير الأوقاف: لأول مرة تعيين أئمة المساجد في مصر عن طريق الكفاءة العلمية"، على موقع بوابة الأهرام، بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٩، على الرابط:

https://gate.ahram.org.eg/News/259348.aspx

خامسًا: المواقع

-موقع برلماني: "قصة أطلس الأوقاف" يصدر في ٦٠ مجلدا ومميكن إلكترونيا خلال أيام.. "، بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٩.

٢-موقع الجزيرة: برنامج "للقصة بقية"، "أوقاف مصر المهدرة"، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٧، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=da4p7ItnEAQ

٣-موقع الشارع السياسي: "العدوان على الوقف الإسلامي من عبد الناصر إلى السيسي"، ، بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٢١، على الرابط: https://politicalstreet.org/4358/#_ftn1

٤-موقع صدى البلد: وزير الأوقاف: تعيين أئمة المساجد في مصر عن طريق الكفاءة العلمية، بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٢، على الرابط: https://www.elbalad.news/284253

٥-موقع العربي الجديد: تقرير "البرلمان يمنح السيسي سلطة بيع أصول الدولة المصرية"، ، بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٢٠.

٦-موقع العربي الجديد: تقرير "السيسي يصادق على تشريع يتيح الاستيلاء على أموال الوقف الخيرى"، بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٢١.

٧-موقع العربي الجديد: "مصر: السيسي يستهدف ممتلكات الأوقاف لتمويل المشروعات"، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٧.

٨-موقع ويكيبيديا:

٩-مواد متعددة:

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (مصر) - ويكيبيديا

وزارة الأوقاف (مصر) - ويكيبيديا

هيئة الأوقاف المصرية - ويكيبيديا

## سادسًا: الوثائق

١. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٢م، موقع منشورات قانونية، على الرابط: https://manshurat.org/node/3573

٢. دستور مصر لعام ٢٠١٤م، موقع منشورات قانونية، على الرابط: https://manshurat.org/node/%20%204256

## الهوامش